آراء الخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠ هـ) وابن الغياث (ت ١٠٣٥ هـ) في شرحيهما على شافيّة ابن الحاجب

د. شكران حمد شلاكة & نبأ سعيد عبد
كلية التربية / جامعة القادسية

الخلاصة:

هذا البحث يتناول الجهد الصرفي لشارحين من شرّاح شافيّة ابن الحاجب هما (الخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠ هـ) وابن الغياث (ت١٠٣٥ هـ)) و وقفت فيه على أهم آرائهما الصرفيّة في شرحيهما موازنة بين آرائهما و آراء العلماء الأوائل لنتمكن من معرفة قيمة آرائهما الصرفية في شرحيهما لأهم متن صرفي .

المقدمة :

الحمدُ لله ربَّ العالمين نشكرهُ على نعمه الكثيرة التي لاتعدُّ ولا تُحصى وبه نستعين ، والصلاة والسلام على صفوة أنبيائه وعلى آله الطيبين الطاهرين و صحابته الأخيار المنتجبين على سائر الأمم ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد ...

فيّعد علم الصرف من أهم أنظمة هذه اللغة ، إذ يقدم أحياناً على المستوى النحوي ، والحجة البدء بدراسة الكلمة في نفسها قبل أن ندرس علاقتها مع غيرها في سيّاق معين .

وقف هذا البحث على شرحين من شروح شافية ابن الحاجب كاشفاً عن آراء شارحيها وهما : شرح الخضر اليزدي (ت بعد ٧٢٠ هـ) على شافية ابن الحاجب ، وشرح ابن الغياث (ت ١٠٣٥ هـ) على شافية ابن الحاجب ، و وسمت هذا البحث بـ (آراء الخضر اليزدي (ت ٧٢٠ هـ) وابن الغياث (ت ١٠٣٥ هـ) في شرحيهما على شافية ابن الحاجب) والسبب في اختياري لهذا الموضوع أنني لم أجد من أفردهما ببحث مستقل بهذا العنوان .

وأقتضت طبيعة البحث أن يكون على فقرات هي :

أولاً : آراء الخضر اليزدي الصرفيّة وهي :

أ ـ القلب المكاني في ملكوت .

ب ــ مصدر الفعل الرباعي فعلل .

ت ــ المشتقات (اسم المكان) .

ث ــ الالحاق .

ــ التكرار للإلحاق (خفيفد).

ــ الزيادة للإلحاق (همرش) .

ج ــ الاشتقاق (اتخذ) و (حسّان) .

ح ــ حروف الزيادة وفيها (امّعة) و (خَنْدِيْس) و (سَلَسَبِيْل) و (ظَهْيَأ) و (منجنون) .

خ ــ الإعلال وفيها قلب الواو والياء همزة .

ثانياً : آراء ابن الغياث الصرفية وقسمتها على :

أ ــ المصادر .

ب ــ التصغيير .

ــ اصلان .

ــ الاسم الخماسي .

ت ــ الوقف على ما الاستفهامية .

ث ــ تخفيف الهمزتين المجتمعتين .

ــ آجر .

ــ أئمة .

ثم الخاتمة وفيها ملخص لأهم النتائج ، وتنوعت مصادر البحث بين الكتب الأصول في اللغة مثل كتاب سيبويه (ت ١٨٠ هــ) ، والمقتضب للمبرد (ت ٢٨٥ هــ) ، والأصول لابن السراج (ت٣١٦ هــ) وكتب المحدثين مثل : المنهج الصوتي للبنية العربية للدكتور عبد الصبور شاهين ، و ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها من مسائل للدكتور عبد الفتاح الحموز ، و دراسات في الصرف للدكتور أمين علي السيد .

ولا أدعي الكمال في ما كتبتُ فان أصبت فلله الحمد وان كانت الأخرى فارجو أن تقومها القراءة السديدة والملاحظات العلمية .

والحمد لله ربّ العالمين

أولاً : آراء الخضر اليزدي الصرفيّة :

أــ القلب المكاني

ــ مَلَكُوت

ذهب سيبويه (ت ١٨٠هــ) إلى أنَّ أصل كلمة (مَلَكُوت) هي (ملكيوت) إذ قال : ((وتقول في مثل مَلَكُوت من رميتُ : رَمَوْت ، ومن غَزَوْت غَزَوْت تجعل هذا مثل فَعَلُوا ويَفْعَلُون . كما جُعلت فَعَلان بمنزلة فَعَلا للاثنين ، وفَعَلِيل بمنزلة فَعِلي . وذلك قولك رَمَيَا ، جاؤوا بها الأصل كراهية إلتباس الواحد بالاثنين)) . (١)

ويرى المبرد (ت ٢٨٥هــ) أن (مَلكوتاً) أصابها قلبُ مكانيّ فهي في الأصل (مَكَلُوت) على زنة (فَعَلُوت) قُلبت مكانياً فصارت (ملكوتاً) على زنة (فَلَعُوت) إذ قال : ((وطاغُوت: فَلَعُوت ، مقلوب من فَعَلُوت ، مثل مَلَكُوت والرَهبُوت)) . (٢)

ويرى أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هــ) أنَّ ملكوتاً تكون على (فَلَعُوت) حصل فيها قلبٌ مكاني (طاغوت). (٣)

ويرى ابن جني (ت٣٩٢هــ) أنَّ (ملكوتاً) قُلبت قلباً مكانياً إذ قال : ((كقـــولك في ملــكوت لــو كسرتــها : ملاكيت ، ولو قلبت الواحد على حدّ قلب الطاغوت قلبت مكلوت ، وإن جمعت على هذا أعني مقلوباً قلت مكاليت)) . (٤)

اما اليزدي فيرى أنَّ (ملكوتاً) أصلها (ملكيوت) إذ قال : ((ومثل مَلَكُوت منه قَضَوْت ، وأصله قَضَيُوْت ، فأنقلبت الياء ألفاً لتحركها وأنفتاح ماقبلها وحذفت لإلتقاء الساكنين)) . (٥)

والمتأمل في رأي اليزدي يلحظ أنَّه يذهب مذهب سيبويه في (ملكوت) وأن أصل الألف فيها هي ياء (ملكيوت) وهذه الياء حذفت تخلصاً من إلتقاء الساكنين بعد قلبها ألفاً ــ مَلْكاوْت ــ

وقال الدكتور عبد الفتاح الحموز : ((فَلَو جَمَعنا أيضاً مَلَكوتاً حملاً على ما مرّ لقيلّ : ملاكيت ، ولو قَلَبْنا الواحد (مَلكُوت) لقيل في الواحد مَكَلوت والجمع مَكاليت)) . (٦)

ب ــ المصادر

ــ مصدر الفعل الرباعي (فَعْلَل)

الفعل الرباعي المجرد (فَعْلَل) مصدره القياسي على (فَعْلَلَة) و (فِعلال) بالجمع بينهما أو بالقول باحدهما دون الآخر قال سيبويه : ((فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فَعْلَلَة. وكذلك كلّ شيء ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة ، وذلك نحو : دَحْرَجَتُه دَحْرَجَة ... وقالوا زَلْزلْته زَلُزلّتُه ... وقد قالوا الزَّلزال والقَلْقال ، ففتحوا أوّل التَّفعيْل ...)) . (٧)

وذهب المبرد إلى أنَّ مصدر الفعل الرباعي (فَعْلَلَة) و (فِعْلال) قال : ((أمّا ما كان من ذوات الأربعة فإنَّ الفعل منه يكون على (فَعْلَل) ماضياً ، ويكون مستقبله على (يُفَعْلِل) ومصدره على (فَعْلَله) و(فِعْلال) ؛ نحو (دحرجته دجرجة) ... والمصدر اللازم هو (الفَعْلَلة))) . (٨)

ويرى أبو علي الفارسي أنَّ الفعل المضعف الرباعي تفتح أوائل المصادر والأصل فيها الكسر إذ قال : ((وما كان منه مُضاعفاً ،مثل قَلْقَلْتُه وزَلْزَلْتُه ، فقد تُفتحُ أوائل المصادر منه نحوالقَلْقَال و الزَّلْزَال ، والأصل الكسر، ألّا ترى أنهم يفتحوا الأوّل من سِرْهاف ونحوه ...)) . (٩) فالكسر عنده على الأصل وقد تفتح .

وإلى مثل هذا القول ذهب المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري)إذ قال:((وأمّا وجوه مصدر الفَعْلَلَة فانَّ لها ثلاثة أوجهٍ : فَعْلال مثل صَلْصال.وفِعْلال مثل زِلْزَال . وفَعْلِيل مثل قَرْقَرير)) . (١٠)

جعل المؤدب مصادر (فَعْلَلَة) ثلاث صيغ وهي (فَعْلال ، وفِعْلال ، وفَعْلِيل) .

وقال ابن عصفور(ت ٦٦٩هـ) : ((وإنْ كان فَعْلَل فمصدره يأتي على فَعْلَلَة ، نحو : دَحْرَجَة وقد يجيء على فِعْلال بكسر أوله نحو : دِحْراج . وقد يجوز في المضعّف نحو : زَلْزال)) . (١١)

اما اليزدي فقد جعل مصدر الفعل الرباعي على زنة (فَعْلَلَة) و (فِعْلال) بالكسرإن لم يكن مضاعفاً وان كان مضاعفا جاز فيه الكسر والفتح ، والكسر أفصح إذ قال : ((مصدر الرباعي الاصلي يكون على زنة فَعْلَلَة ، وفِعْلال ، بكسر الفاء فقط ، وإن لم يكن مضاعفاً ، وإن كان مضاعفاً كزِلْزال جاز فيه الكسر والفتح ، والكسر افصح ؛ لكونه أصلاً ، ويجوز أن يكون جواز الفتح لكونه مضاعفا ، فالفتح أليق بما فيه نوع من الاستثقال ، وتقديم الفتح على الكسر غير مناسب ؛ لكون الكسر أقدم .وفي هذا الإطلاق نظر ؛ لأن المقارنة بين اللفظين توهم تماثلهما في الورود ،وليس الأمر كذلك ؛لان فِعْلالاً في غير المضاعف لا يشيع شيوع فَعْلَلَة)) . (١٢)

والمتأمل في كلام اليزدي يلحظ أنّ مصدر الفعل الرباعي غير المضعف يكون على (فَعْلَلَة) ولا تشيع فيه (فِعْلال) اما في المضعف فإن مصدره يكون فِعلالاً ولا يشيع فيه فَعْلَلَة ، وبهذا قد جعل الصيغتين غير متساويتين من جهة فعلهما المجرد ، و أنَّ الكسر في المصدر الرباعي المضعف أفصح من غيرها .

ت ــ المشتقات

ــ اسم المكان (وجهة)

يرى سيبويه أنّ (وجهة) على زنة (فِعْلَة) وتكون مصدراً بحذف الواو إذ قال : ((فأمَّا فِعْلَة إذا كانت مصدراً فإنَّهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعْلها ، لأن الكسر يستثقل في الواو ،

فاطَّرد ذلك في المصدر ... فإذا لم تكن الهاء فلا حذف ، لأنَّه ليس عوض . وقد أتمُّوا فقالوا : وِجْهَــة ، وفي جِهَة ...)) . (١٣)

وجعل المبرد ما جاء على (فِعْلَة) مثل (وِجْهَة) اسماً للمكان إذ قال : ((ولو بنيت اسماً على (فِعْلَة) غير مصدر لم تحذف منه شيئاً ؛ نحو قولك : وِجْهة ؛ لأنَّه لا يقع فيه فعَل ، وإن كان في معنى المصادر)) . (١٤)

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنَّ (وِجْــهَةً) اسمٌ للمــكان المتــوجه إليه وحجتــه في ذلك قولــه تعــالى: چ ڦ ڦ ڦ ڄ چ. (١٥) ، أي : مكان يتوجهُ إليه . (١٦)

ويرى ابن جني أنَّ انقسام العلماء في (وِجْهَة) على ضربين إذ قال : ((... منهم من يقول: إنها مصدرٌ شذّ ، كما ذهب إليه أبو عثمان . ومنهم من يقول إنها اسمٌ لا مصدرٌ ، بمنزلة وِلْدَة ، وإلْدَة . فأما من ذهب إلى أنَّها مصدر . فمذهبهُ فيه ، انَّه خرج عن القياس كما خرج أشياء : منها ما ذكره ابو عثمان ، ومنها غيره ، وأمَّا من ذهب إلى أنها اسمٌ ، فإنَّه هرب إلى ذلك لئلا يحمله على الشذوذ ...)) . (١٧)

وعَّد العكبري (ت ٦١٦ هــ) (وِجْهَــــة) مصدراً إذ قال : ((والوِجْهــــــة مصدر في معنى المتوَجَّــــــه إليه ، كالخلق بمعنى المخلوق ، وهو مصدر محذوف الزوائد ؛ لأن الفعل توجَّه ، أو اتَّجه ، والمصدرُ التوجّه ، أو الاتجاه ، ولم يستعمل منه وَجَه كوعد)) . (١٨)

ويرى ابن يعيش (ت ٦٣٤ هــ) أنَّ ما جعل اسماً على فعلة لم يحذف منه شيء ، وأما إذا حذف منه يكون مصدراً فإن (وِجْهَة) اسم وإذ جعل مصدرا قيل (جهة) (١٩)

وذهب الرضي (ت ٦٨٦ هــ)إلى إن (وِجْهَة) مصدر شاذ ، والقياس فيها (جهة) . (٢٠)

وجعل اليزدي (وِجْهَة) اسماً للمكان إذ قال : ((أعلم أن الظاهر أنها اسم ؛ لأنها بمعنى الجهة ، والجهة اسم ، وأن الجمع بين العوض والمعوض في الأسماء واقع لا محيص عنه ، إلا أن يقال بالفرق بين الأسماء والمصادر بأن التاء في الأسماء للتعويض في المعلّ تشبيهاً لها بالمصادر، وللتأنيث في غير المعلّ تشبيهاً لها بغيرها من الأسماء، وفيه تكلف ما)) . (٢١)

والناظر في الحجج التي ساقها اليزدي يجدها لا تخرج عن :

١ــ إعتماده على دلالة وِجْهَة بمعنى الجهة ، وهي اسم للمكان .

٢ــ الجمع بين العوض والمعوض يقع في الاسماء لا في المصادر .

٣ــ التاء في الاسماء للتأنيث بينما في المصادر تكون للتعويض .

ث ــ الإلحاق

ــ التكرار للإلحاق

ــ تكرار العين (خَفَيْفَد)

يرى سيبويه أنَّ وزن (فَعَيْلَل) يأتي في الاسماء والصفات ، لكنه في الصفات قليل مثل (خَفَيْدَد) ويكون على زنة (فَعَيْعَل) ويأتي صفة أيضاً تقول (خَفَيْفَد) . (٢٢)

وذهب أبو علي الفارسي إلى تكرار العين إذ قال : ((وقد كـــرروا العيـــن وحدها في مثل خَفَيْفَد وعثوثل . ومع اللام في صَمَحْمَح وذُرَحْرَج . فهذه الحروف زوائـــد لاشتقاقك من الكلمة ما يسقط فيها ...)) . (٢٣)

ويرى السخاوي (ت ٦٤٣هـ) أنَّ العين مضاعفة في نحو خَفَيْفَد ، قال : ((خَفَيْدَدٌ وَخَفَيْفَد : هو الظليم . والدال في (خفيدد) زائدة للإلحاق . و(خفيفد) مُضاعف العين ، وهما جميعـــاً للخفيف من الظلمان ...)) . (٢٤)

يرى اليزدي أنَّ تكرار العين نادر وليس مثل تكرار اللام إذ قال : ((وأعلم أنه لو كررت اللام ولم يكرر العين لكان أقيس ؛ لأن تكرار العين حقيقة لا يوجد إلا نادراً ، كقولك في خَفَيْفَد : خُفَيْفِد و خُفَيْفِيْد ، وإما تكرار اللام ففي الرباعي والخماسي الاصليين والملحق بهما ، فتكرار اللام على حسب ما يقتضيه قياس الوزن ، كما مرّ ، ثابتٌ . و{وهذا}[٢٥]مما غفل عنه القدماء والمتأخرون من النحاة فتنبّه)) . (٢٦)

أراد أنَّ تكرار اللام واقع في الأصول غير المزيدة كما في الرباعي والخماسي ، وكذلك في الملحق بهما .

ــ الزيادة للإلحاق

ــ هَمَّرِش

اختلف العلماء في كلمة (هَمَّرِش) على قولين :

أحدهما : يرى سيبويه أنّ (همّرش) على زنة (فَعَّلِل) وميمه الأولى أصلها نون وهي ملحقة قال : ((وأما الهَمَّرِش فإنما هي بمنزلة القَهْبَلِس، فالأولى نون ، يعني إحدى الميمين ، نون ملحقة بِقَهْبَلِس ، لأنك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعَّلِل)) . (٢٧)

فأصل الكلمة عند سيبويه (هَنْمَرِش) على وزن (فَنْعَلِل) قلبت النون ميماً وأدغمت في الميم الثانية فصار وزنه (فَعَّلِل) وهذا يعني أن النون زائدة عنده وجيء بها لإلحاق وزن بوزن آخر .

والآخر:ذهب بعض العلماء إلى أنّ النون ليست زائدة للإلحاق بل هي أصلية فيكون وزنها (فَعَّلِل) بعد قلب النون ميماً فالفرق بين الرأيين أنّ سيبويه يراها زائدة وغيره لا يراها زائدة ويتفقان

على قلبها وإدغامها،ونُسِبَ إلى الأخفش (ت ٢١٥هـ) أنه يذهب إلى عدم تضعيف الميم ؛ وأنَّ التضعيف مرحلة يسبقها القلب ــ قلب النون ميماً ــ فوزنه (فَعَّلِ) ((قال الأخفش : هو من بنات الخمسة ، والميم الأولى نون مثل جحمرشن،لأنَّه لم يجئ شيء من بنات الأربعة على هذا البناء.وإنَّما لم يبيَّن النون لأنهُ ليس لهُ مثال يلتمس به فيُفصَلَ بينهما)). [٢٨]

قال ابن السراج (٣١٦هـ): ((فَعَّلِ هَمَّرِش هذا الحرف ليس في كتابي المنسوخ من نسخة أبي العباس . وهو فيما قرىء في كتاب القاضي عليه ولم أجدْهُ في نسخة ثعلب فأحسب أن أصل هذا الحرفِ :فَنَعْلل فأدغمَ)) . [٢٩]

عدّ ابن جني (هَمَّرِش) من أبنية الخماسي إذ قال : ((فأما هَمَّرِش فخماسي ، وميمه الأولى نون ، وأدغمت في الميم لَما لم يخف هناك لبس ، ألا ترى أنه ليس في بنات الأربعة مثال (جَعْفِر) فيلتبس به هَمَّرِش. ولو حقرت(همرِشا) لقلت (هُنَيمِر) فأظهرت نونها لحركتها . وكذلك لو أستُكْرِهْت على تكسيرها لقلت (هَنَامِر) ...)) . [٣٠]

أما الصيمري (من نحاة القرن الرابع الهجري) فقد ذهب إلى أنَّ (هَمَّرِشاً) عند سيبويه تكون ملحقة بـــ (جَحْمَرِش) إذ بتضعيف العين فيكون (فَعْلِل) وعند تصغيرها تقول (هُمَيْرِش) بحذف الميم الزائدة ، إما عند الأخفش فهي غير ملحقة بشيء وليس فيه حرف زائد والميم المشددة كانت في الأصل نونا وميما فادغمت النون في الميم وأصلها (هَنْمَرش) فإذا صغرتها قلت (هُنَيْمِر) . [٣١]

وردّ ابن عصفور رأي الأخفش (ت ٢١٥هـ) إذ يرى أنَّ النون زائدة للإلحاق حملاً على (نخورش). [٣٢] فزيدت الواو وكلاهما ملحق بجحمرش وهذا الإدغام من قبيل إدغام المثلين عنده [٣٣]

وأبان ركن الدين الاستراباذي(ت ٧١٥هـ) أن هذ الخلاف نشأ حول تصغير الكلمة ، فتصغير الكلمة عند الخليل (ت ١٧٥ هـ) وسيبويه هو (هُمَيْرِشٌ) ، وعند الأخفش هو (هُنَيْمِرٌ) . [٣٤]

يرى اليزدي أنّ النون زيدت للإلحاق بـــ (جحمرش) فهي ليست بأصل مستدلاً بأنَّ تكراره دال على زيادته غالباً ، وأنّ الحرف الذي يُختلف بين زيادته وأصالته يحكم عليه بالزيادة حملا على الأكثر قال : ((وتحرير ذلك أنه لايتوهم بسبب الإدغام كونه فَعَّلِلاً ؛ بل يتعين كونه فَعْلَلِلاً ؛ إذ لا فَعَّلِل .والصحيح الأول ، والدليل عليه أمران : أحدهما : أن تكرير صورة دال على كونه حقيقياً غالباً ، والحمل على الغالب أولى . والثاني : أن الحرف المترددة بين كونها أصلية أو زائدة الأصل فيها الحكم بالزيادة .فإن قلت : معارض بأن الأصل وجود الأصل ، وعدم الزيادة .قلت : المشتمل على الزائد أكثر ، والحمل على الأكثر أولى . سلمنا تعارض والتساقط ، إذا لم يتقوَّ القول بالزيادة بانضمام التكرير ، وههنا قد تقوَّى ، فترجح .والجواب عن شبهة الأخفش : أن القول بعدم فَعَّلِلٍ عين

النزاع ، فلا يسمع ، والأستدلال عليه بلزوم الإظهار لو لم يكن كذلك ؛ أعني لو لم يكن فَعَّلِ معدوماً ، مبني على المتنـــــــازَع فيه ، فلا يفيد)) . (٣٥)

ج ــ الاشتقاق

ــ اتَّخَذَ

انقسم العلماء في أصل (اتخذ) على فريقين :

الأول : يرى أنَّ التاء أصل فيه فيكون أصله (تَخَذَ) ويمثل هذا الرأى سيبويه إذ قال : ((وقال بعضهم : اسْتَخَذَ فلان أرْضاً ، يريد اتَّخذَ أرضاً ، كأنَّهم أبدلوا السين مكان التاء في اتخذ ، كما أبدلوا حيث كثرت في كلامهم وكانتا تاءين ...)) . (٣٦)

وأيّد الزجاج (ت ٣١١هـــ) هذا الرأي إذ قال في تفسيره لقوله تعالى : چ چ چ ڍ ڍ چ (٣٧) قال : ((ويقرأ لتخذت عليه أجراً ، يقال تَخِذَ يْتخَذُ في اتَّخَذ يتخِّذُ ، وأصل تَخِذْتُ أَخَذْتُ ، وأصل اتَّخَذْت ائْتَخذْت)) . (٣٨)

وأبان ابن القوطية (ت ٣٦٧هـــ) أن الفعل (أَخَذَ) غير الفعل (تَخَذ)وهذا يدل على أن الفعلين كلاهما أصل برأسهِ . (٣٩)

قال ابن جني : ((واعلم أن العرب تقول : اسْتَخَذَ فُلان أرضاً . وفي ذلك عندنا قولان : أحدهما أنه يجوز أن يكون أصله ((اتَّخَذَ)) ووزنه افْتَعَلَ من قوله عز أسمه: چ چ چ ڍ ڍ چ ثم إنهم أبدلوا من التاء الأولى التي هي فاء افتعل سيناً ، كما أبدلوا التاء من السين في سِتّ ؛ لأن أصلها سِدْس ، فلما كانت التاء والسين مهموستين جاز إبدال كل واحدة منهما من أختها . والقول الآخر : أنه يجوز أن يكون أراد (اسْتَتخَذَ) أي : اسْتفعلَ ، فحذفت التاء الثانية التي هي فاء الفعل ، كما حذفت التاء الأولى من قولهم : تَقَى يتقى ، وأصله : اتَّقى يتَّقي، فحذفت التاء الأولى التي هي فاء الفعل ...)) . (٤٠)

أراد أنَّ أصلها اتْتَخَذَ ، ابدلت التاء الأولى الساكنة سيناً ، فصارت اسْتَخَذَ ، والإبدال بين التاء والسين جائز لاشتراكهما في صفة الهمس أو أنَّ أصلهما اسْتَتْخَذَ على وزن (اسْتَفْعَلَ) وحذفت التاء الثانية . نلحظ من هذا أنَّ الحذف في الرأيين وقع على التاء الساكنة دون المتحركة .

وقال المؤدب : ((وقال الخليل وأصحابه : تَقَيْتُ من الفعل (فَعَلت) ، وأنا (أَتْقِي) بتسكين التاء على (يَتْقِي) ، قال وهذه لغة من قال : تَخَذَ يَتْخِذَ ...)) . (٤١)

وقال ابن الحاجب (ت٦٤٦ هـــ) : ((وأما اسْتَخَذَ فيُحتَمل أن لا يكون من هذا الباب ، وهو الظاهر ؛ لأنهم لا يقولون : اسْتَخَذَ ولو كان منه لجاء الأصل ؛ إذ لا مانع يمنع من وجوده ، وأيضاً

فإن المعهود حذف الأولى لا حذف الثانية مما استثقل فيه الاجتماع وتعذر الإدغام ، وأيضاً فإنّه بمعنى اتَّخَذَ فلو كان على اسْتَفْعَلَ لأختلف معناه في الظاهر ...)) . (٤٢)

والآخر : أنَّ أصله (أخذ) فهو مهموز الفاء وهذا رأي الجوهري (ت ٣٩٣هـ) إذ قال : ((والاتّخَاذُ : أفْتِعَال أيضاً من الأخذ ، الا أنّه أُدغِمَ بعد تليين الهمزة وإبدال التاء ثم لما كثُر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أنَّ التاء أصلية فبنوا منه فَعِلَ يَفْعَلُ ...)) . (٤٣)

ويرى اليزدي أنّ (تخذ) غير (أخذ) فكلاهما أصل قائم برأسه وأنَّ الاتخاذ من الفعل (تخذ) إذ قال: ((فيه نظر ؛ لأن إبدال التاء بعد تليين الهمزة غير جائز ، وقد ذُكر أن اتَّزَرَ في ايْتَزَرَ خطأٌ . وأيضاً بناءُ أصل بتوهم أصالة حرف في منشعب بعيد ؛ إذ دلالة صورة الأصلي على أصالة حروفها أقوى من دلالة صورة المنشعب على تفرع بعض حروفها ، وأيضاً صورة الأصلي دالة على حقيقة أصالته على الأمر العام ، فيجب القول به، وإلا لزم التحكم ، فإن تَخِذَ يَتْخَذُ أصل ، كما أن أَخَذَ يَأْخُذُ أصل)) . (٤٤)

المتأمل في رأي اليزدي يرى أنَّ (تّخِذَ) أصلها (يَتْخَذَ) كما ان (أخَذَ) أصلها (يَأخذَ) وكل منهما تعطي معنى ودلالة تختلف عن الآخرى ،فأصلهما (إتْتَخَذَ) ابدلت الهمزة ياءً (ايْتَخَذَ) ثم أبدلت الياء تاءً فصارت (اتْتَخذ) ثم ادغمت التاء في التاء فصارت (اتَّخَذَ) وهذا الأجراء غير جائز عنده .

ــ حسان ونظائرها

للعلماء في اشتقاق كلمة (حسان ونظائرها) مذاهب عدّة ذهب بعضهم إلى أنَّه على وزن (فَعْلان وفَعّال) من دون ترجيح وهو مشتق من الحُسن والقبن، وذهب بعضهم إلى أنَّ وزنه (فَعْلان) لكثرة الزيادة في آخر البنية ، وذهب بعضهم إلى أنَّ وزنه (فَعّال) لقرب المناسبة في اشتقاقه من الحسن . (٤٥)

يرى ابن دريد (ت ٣٢١ هـ) أن اشتقاق كلمة (حَسَّان) إمّا أن يكون من (الحُسْن) فالنون فيه أصلية ، وإمّا من (الحَسّ) فالنون فيه زائدة . (٤٦)

ومال ابن يعيش إلى جواز (فَعْلان ، وفَعّال) فيهما من غير ترجيح إذ قال : ((وأما (حسان) فالقياس يقتضي زيادة النون وأن لا ينصرف حملاً على الأكثر ويجوز أن يكون مشتقاً من الحسن فتكون النون أصلاً وينصرف وكذلك (حمار قبان) الوجه أن يكون فَعْلان ولا ينصرف ويجوز أن يكون فُعَّالاً من قبن في الأرض أي ذهب فيها وعلى هذا ينصرف لأن النون فيه أصل)) . (٤٧)

وذهب ابن الحاجب إلى أنَّ نون (حسان) أصلية وليست زائدة مستدلاً على هذا بصرفه لان عدم صرفه يرجع إلى علتين العلمية والزيادة فلما صرف الاسم دلّ على أصالة النون ليكون علة واحدة هي العلمية والعلة الواحدة لاتمنع الصرف . (٤٨)

وذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ)أن تقدير زيادة التضعيف فيه يجعل النون أصلية فاذا جُعل من (الحسّ) فوزنه (فعلان) وهو غير مصروف ومن جعله من (الحسن) فوزنه (فعّال) وهو مصروف وقال في (قبان) : ((إن كان قبل الألف المتقدمة على الهمزة المتأخرة أو النون المتأخرة حرفان أحدهما مضاعف كحَمَّاء قبان فجائز أن يكون الزائد ما بعد الألف ، ويكون ذو الهمزة (فعلاء) من الحمه ــ وهو السواد ، وذو النون (فعلان) من القبب ــ وهو الضمور ــ ، وجائز أن يكون الزائد أحد المثلين فيكون ذو الهمزة فَعّالاً من الحم)) . (٤٩)

وقال أيضاً : ((فان كان قبل الالف ثلاثة أحرف مدغم ثانيها في ثالثها ، جاز ان يُجعل الثاني والثالث أصلين والالف والنون زائدتين ، وان يجعل أحد المثلين زائدا والنون أصلا ، فيمنع الصرف على الوجه الثاني ، فان ورد السماع باحد الحكمين وجب قبوله واجتنب الاخر ، فمن ذلك حسّان ؛ ورد السماع بمنعه من الصرف في النثر والنظم ، ولم يرد صرفه في رواية يُوثق بها . فعلم بذلك ان وزنه فَعْلان من الحِس لا فَعّال من الحسن)) . (٥٠)

يفهم ممّا سبق أن اسم العلم (حسَّان) يحتمل أن يكون مشتقاً من الحَسَّ فيكون على وزن (فعلان) فالألف والنون فيه زائدتان لهذا يكون ممنوعا من الصرف ، ويحتمل أن يكون مشتقاً من (الحسن) فيكون على زنة (فعَّال) فالسين الاولى زائدة ولهذا يكون مصروفاً . (٥١)

وذكر اليزدي أن حسان ونظائرها على (فعّال) وليس على (فَعْلان) مستدلاً بحجج هي أنّ فعّالاً أكثر استعمالاً في الاسماء من (فعلان) وأن الأصل في الاسماء الصرف و(فعلان) غير منصرف ، وان اشتقاقه من (الحسن) أقرب من اشتقاقه من (الحس) لأن (الحسن) يتناسب مع تسمية الانسان به . قال : ((ولقائل يمنع كون فعَلانّ مترجحاً ؛ إذ فَعَّال أكثر من أن يحصى في الاعلام ، كالبَشّار والشَّدَّاد والعَجَّاج إلى غير ذلك ، وأما كون فّعْلان أكثر فمعارض بأن الأصل في الاسماء الانصراف ، وفَعَّال حقه الصرف ، فتقديره أولى لكونه مستلزم الأصل ، وأيضاً يتقوى الاشتقاق من الحُسن والقبون بالمناسبة القريبة ، ولا كذلك الاشتقاق من الحَسِّ والقَب ؛ لأن الأخذ من الحُسن في علم الانسان مناسب موجود نظيره كالحسن والحسين ، ...)) .(٥٢)

ح ــ حروف الزيادة

ــ إمَّعَة . (٥٣)

يرى سيبويه أنَّ الإمَّعة على زنة فِعَّلَة لا إفْعَلَة إذ قال : ((... والإمَّرة والإمَّعة ، لأنَّه لا يكون إفْعَل وصفاً)) . (٥٤)

وذهب أبو عثمان المازني (ت ٢٤٩ هـ) إلى أن (إمَّعَة) على وزن (فِعّلة) لأنه ليس في الصفات ما هو على (إفْعَلَة) فإذا كانت الهمزة زائدة فيه وجب أن تكون الميم الاولى فاؤه والأخرى عينا . (٥٥)

وأوضح ابن السراج أنَّ إمِّرة وإمَّعة تكونان على زنة (فِعْلة) لا (إفْعَلَة) وذلك لانه لا يكون أفعل وصفاً .(٥٦)

وقال الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) : ((فأما قولهمُ (إمَّع) و(إمَّعَة) فلا يخلو أن يكون وزنه (إفْعَلا) ، أو (فِعَّلا) ولا يجوز أنْ يكون (إفْعَلا) ؛ لأنّ (إمَّعا) صفة ، وليس في الصفات (إفْعَل) ، وإنّما (إفْعَل) يختص بالاسماء كقولهم : (إشفَى) وإذا بَطُل أن يكون (إفْعَلا) فهو (فِعَّل) على وزن (ذِنّب))) . (٥٧)

وأوضح العكبري وجوه مجيء الهمزة في (إمَّعَة) إذ قال : ((وأما إمَّعَة فالهمزة فيه أصل لوجهين: أحدهما : أنه صفة وليس في الصفات إفْعَلة ولا إفعل بكسر الهمزة . والثاني : أنّا لو قضَيْنا بزيادتها لكانت الميم فاءها وعينها وهو شاذ لم يأت منه إلا دَدَن وكَوْكَب ، ويجب أن يُحمل على الأكثر لا على الشاذ . وأمّا إمَّر وإمّرة فأصل أيضاً لما ذكرنا . فإن قيل فإمَّعة من مع لأنه الذي يكون مع كل أحد . قيل له إمَّعة ليس مُشتقاً من (مَعَ) لأن (مَعَ) اسم جامد لا يشتق منه ، وإنما اللفظ قريب من اللفظ ، والمعنى قريب من المعنى . وهذا لايوجب الاشتقاق ...)) .(٥٨)

ويرى ابن يعيش أن الهمزة أصلية في (إمَّعَة) وهذا من باب الكثير ، ولو حكمنا بزيادة الهمزة لكان من باب (كوكب ودَدَن)وهذا من باب القليل . (٥٩)

وذهب ابن مالك إلى أنَّ وزن (فِعَّلة) مخصوص بالصفات بينما وزن (إفْعَلَة) مخصوص بالاسماء، وإن إمِّعَة عنده صفة لذلك وزنها (فِعَّلة) لا (إفْعَلَة) . (٦٠)

وقال الرضي : ((فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما ، فإن كان أحدهما أغلب الوزنين رجح به ، كميم إمَّعة ، فإن فِعَّلَة ، كدِنَّيَة وقِنَّبَة أكثر من إفْعَلَة كإوَزَّزة ، وإن تساويا في القلة احتملهما)) . (٦١)

وذهب اليزدي إلى أنَّ إشتقاق (إمَّعَة) مأخوذ من (مع) إذ قال : ((والأحسن عندي أن يقال :إنّه إفَّعَة لوضوح الاشتقاق ، كما عرفت وماعرفت من الاستدلالات لا يقاوم جميعها وضوح الاشتقاق . فإن قلت : لو كان كذلك لزم الحمل على المعدوم . قلت : والتالي حق ؛ لأن الاشتقاق أوجب ذلك الحمل ، وقد مرّ مثل ذلك في تَرْتُب وأخواته ، ولا يبعد أن يقال: هو مأخوذ من لفظه (مع) ، وأجرى في هذه مجرى الإمَّرة لتقارب معناهما)) . (٦٢)

والمتأمل لرأي اليزدي يرى أنه يخالف العلماء في عدم كون (إمَّعَة) على زنة (إفْعَلَة) و(فِعَّلَة) وكونها (إفّعَة) مشتقة من (مع) ، وذلك لوضوح الإشتقاق فيها ، ووضوح الإشتقاق فيها يدفع الحمل على عدم النظير .

ـ خَنْدَرِيْس .[٦٣]

اختلف العلماء في وزن كلمة (خَنْدَرِيْس) فذهب قوم إلى أنّ وزن (خَنْدَرِيْس) هو (فَنْعَلِيْل) فيكون من الرباعي المزيد بحرفين هما : النون والياء ، وذهب آخرون إلى أنّ وزن (خَنْدَرِيْس)هو(فَعْلَلِيْل) كسلسبيل فتكون حينئذ ياؤه زائدةً فقط قال سيبويه: ((الياء تلحق خامسة فيكون الحرف على فَعْلَلِيْلٍ في الاسم والصفة . فالاسم: سَلْسَبِيل وخَنْدَرِيس وعَنْدَلِيب)).[٦٤]

وأيّد هذا الرأي ابن عصفور إذ قال: ((وأما الخماسي فلا تلحقه إلاّ زيادة واحدة ، فيصير على ستَّة أحرف . ويكون : على فَعْلَلِيْل : ويكون فيها . فالاسم نحو (خَنْدَرِيْس))) . [٦٥]

وقد خالفهم في ذلك ابن الحاجب إذ يرى أنّ (خَنْدَرِيْس) على زنة (فَنْعَلِيْل) بزيادة النون فقط . [٦٦]

واعترض الرضي على عبارة ابن الحاجب إذ قال:((ولو قال المصنف بدل (خَنْدَرِيْس) : (بَرْقَعِيد) لا ستراح من قوله (على الأكثر) ؛ لأنه (فَعْلَلِيْل) بلا خلاف ؛ إذ ليس فيه من حروف (اليوم تنساه) شيء غير الياء ، ويمكن أنْ يكون إنما لم يذكر لما قيل : إنّه إعجمي ، ولو ذكرعَلْطَمِيساً وَجَعْفَلِيقاً لم يرد شيء ؛ لأنّ حرف الزيادة غير غالب زيادته في موضعه فيهما)) .[٦٧]

وذكر الرضي في موضع أخر أن النون أصل في الكلمة وليس زائدة إذ قال : ((ونون خَنْدَرِيْس أصل على الصحيح ؛ لعدم قيام الدليل على زيادتها ؛ ومن قال في منجنين أنَّه فَنْعَلِيل كعنتريس لم يمتنع أن يقوله في خَنْدَرِيْس أيضاً)) . [٦٨]

وقد عرض ركن الدين الاستراباذي آراء العلماء في وزن كلمة (خَنْدَرِيْس) إذ قال: ((وإنما قال (على الأكثر) لأنّ أكثر الناس على أن النون أصلية ؛ فوزنه فَعْلَلِيْل وذهب الأقلون إلى أن النون زائدة ؛ فوزنه فَنْعَلِيل ؛ فعلى هذا يكون رباعياً لا خماسياً. والحق هو الأول ؛ لأن الحرف إذا تردد بين أصلي وزائد فالأصل أن يكون أصلياً .وقد عورض بإنه إذا ترددت الكلمة بين وزن ــ إذا فرض الحرف المحتمل للزيادة أصلياً ــ وبين وزن آخر ــ إذا فرض ذلك الحرف فيه زائداً ــ ولم يكن مثال ذينك الوزنين في أبنيتهم كان جعل ذلك الحرف زائداً أولى من جعله أصلياً . وأجيب عنه : أما أوّلاً : فبأنا لا نسلم أن جعلهُ زائداً أولى على أطلاقه حينئذ ، بل أولى فيما يكون أمثلة المزيد فيه كثيرة كما في الثلاثي والرباعي لا فيما يكون أمثلة المزيد فيه قليلة ، كما في الخماسي وأما ثانياً فبأنه قد ثبت غَضْرَفوط . وليس بين غَضْرَفوط و خَنْدَرِيْس فرق إلا بالواو والياء وهما أخوان، فكما أن الضاد أصل غَضْرَفوط كذلك النون أصل خَنْدَرِيْس)) .[٦٩]

واليزدي يرى أن (خَنْدَرِيْس)على زنه (فَعْلَلِيْل) لا على زنه (فَعْنَلِيْلاً) إذ قال : ((وأعلم أن في الحكم بالمماثلة إبهاماً ، ولكنه يرتفع عند تحقق عدم جواز كون خندريس فَعْلَنِيْلاً ؛ إذ لا نون رابعة فيه ، ولو لم يقل هذا البحث ههنا كان أحسن ؛ ...)) .[٧٠]

ويبدو أنّه أرادَ أنّ (خَنْدَرِيْس) على زنة (فَعْلَلِيْل) بزيادة الياء فقط ؛ إذ هو من المزيد الخماسي تلحقهُ زيادة واحدة فقط . وحجته أنَّ الحرف إذا كان بين الزائد والاصلي ، عَدَّ أصلياً ، وأنه حمل (خندريس) على (غضرفوط) وبابه أنَّ الياء فيه أصل كما الواو في (غضرفوط) .

ـ سَلْسَبِيْل [٧١]

اختلف العلماء في وزن (سَلْسَبِيْل) على أقوال عدّة ، فمذهب سيبويه يرى أنه على زنة (فَعْلَلِيْل) لذ قال : ((هذا باب ما لحقته الزيادة من بنات الخمسة ، فـ (الياء) تلحق خامسة فيكون الحرف على مثال فَعْلَلِيْل في الصفة والاسم ، فالاسم : سَلْسَبِيْل ...)) . [٧٢]

والناظر في كلام سيبويه يلحظ أن (سَلْسَبِيْلاً) من الأصل الخماسي الذي هو عند البصريين (فَعْلَلِل) بزيادة لامين على وزنه الثلاثي (فَعَل) وأدت زيادة الياء التي قبل آخره إلى زنة (فعلليل) لذلك يقال (سَلَسَبِيْلاً) ، وقد استحسن فريق من العلماء هذا المذهب . [٧٣]

وقد اعتمد على هذه الزنة الكثير من اللغويين لذا يقال : ((أكثر النحاة على أن سَلْسَبِيْلاً فَعْلِيْل)) . [٧٤]

وخالف الفراء (ت٢٠٧هـ) سيبويه في هذه الزنة إذ إنّه يراها على زنة (فَعْفَلِيْل) وهي مشتقة من (سَلَبَ) أي بجواز تكرير حرف أصلي لذا تمَّ تكريرالسين وهي حرف أصلي وفصلت اللام بين المتماثلين وهي حرف أصلي أيضاً لذا قال الفراء : ((سَلَسَبِيْل اسم للعين ، وذكر أنه صفة للماء لسلسلته وعذوبته ، ونرى انه لو كان اسماً للعين لكان ترك الإجراء فيه أكثر ، ولم نر أحداً من القراء ترك إجراءها وهو جائز في العربية)) . [٧٥]

ويرى الرضي أنَّ الفراء قد حكم بالإصالة وذلك بتجويزه ((تكرير حرف أصلي مع توسط حرف أصلي بينهما)) . [٧٦]، وقد أجاز ما لم يجوزه غيره إذ قال ((لا يجيزون ما أجاز الفراء)) . [٧٧]

وقد خالف أبو حيان الاندلسي(ت٧٤٥هـ) سيبويه والفراء إذ جعل الاندلسي (سَلْسَبيلاً) على زنة (فَعْفَلِيْع) قائلاً : ((وقيل وزنه فَعْفَلِيْع من سبَل)) . [٧٨] والمتأمل في قول أبي حيان يرى أن هذا الوزن لم ينسبه إلى أحد .

وقد تابع هذا الرأي الدكتور أحمد مختار عمر إذ قال : ((من (سلب) فتكون مزيد الثلاثي ويكون وزنها (فَعْفَلِيْع))) . [٧٩]

ويرى اليزدي أنَّ تجويز الفصل بين تكرير الفاءين بحرف أصلي وهو (اللام) يتطلب أمرين : ((أحدهما: أن يكرر العين ، ولا يكرر الفاء ، فتكون زنته على هذا فَعْلَلِيْعاً ، كان أصله : سَلْسَب . والثاني : أن يكون ثلاثياً أصوله السين واللام والياء فتكون زنته على هذا فَعْفَلِيْعاً بتكرار الفاء والعين)) . (٨٠)

والناظر في رأي اليزدي يلحظ أنَّ التكرار في العين بجعله من الأصل الثلاثي (سَلَبَ) مع تكرار السين فيه فيكون على (سَلْسَب).

ــ زيادة الياء في (ضَهْيَأ). (٨١)

للعلماء في (ضَهْيأ) رأيان :

ذهب سيبويه إلى أنّ ((الهمزة لا تزاد غير أولى إلا بثبت فممَّا ثبت أنَّها فيه زائدة قولهم :ضَهْيَأ ، لأنّك تقول ضَهْيَاء كما تقول عَمْيَاء)) . (٨٢)

ومال إلى هذا الرأي أبو علي الفارسي إذ قال : ((ومنه قولهم : ضَهْيَأ ، لأنهم قالوا : ضَهْيَاء ، فا شتقوا من الكلمة ما سقطت فيه ، فهذا حكم الهمزة)) . (٨٣)

وقال أيضاً :((وليس چ هچ فيمن همز من لفظ ضهياء ، لأن الهمزة في ضهياء زائدة بدلالة ضَهْيَأ)) . (٨٤)

جعل ابن عصفور الهمزة ليست من الاصول إذ الاصل فيها (ضهي) قال : ((وضَهْيأ ، لأنهم يقولون في معناه : ضهياء . وحروف ضَهْيَاء الأصول إنّما هي الضاد والهاء والياء ، فكذلك ضهيأ المقصور)) . (٨٥)

وذهب بعضهم إلى أن الهمزة أصل في بنية الكلمة قال الزجاج (ت٣١١هـ) : ((وتكون همزة ضَهْيَاء أصلاً في الهمز)) . (٨٦) إذ يرى أنَّ الهمزة أصل وأنَّ الياء زائدة ووزنها (فَعْيَل).

وذكر ابن جني هذا الرأي إذ قال : ((وأجاز أبو إسحاق في هذه الهمزة أن تكون أصلاً ، وتكون الياء هي الزائدة ، على أن تكون الكلمة (فَعْيَلة) ، وذهب في ذلك مذهباً من الاشتقاق حسناً لولا شيء اعترضه ، وذلك أنَّه قال : يقال : ضاهيت زيداً ، وضاهأت زيداً ، بالياء والهمزة ، ... قال فيكون ضَهْيَأة : فَعْيَلة من ضاهات بالهمز)) . (٨٧)

وقال اليزدي : ((إنَّ عدم الرجوع إلى الاشتقاقين منحصر على ضَهْيَاء الممدودة ، لما عرفت ، ولا بُعد في رجوع أخته إلى الاشتقاقين ، إذ لا محذور فيها ، بخلاف الممدودة . واعلم أنَّه لمّا لم يكن فَعْيَل جائزاً عندهم لم يورد المصنف هذا البحث في باب الرجوع إلى الاشتقاقين)) . (٨٨)

يظهر أنَّ اليزدي يرى أنَّ الهمزة أصل في الكلمة بدليل زنتها على (فَعْيَل) فضَهْيَأة فعيلة من ضاهأت ، وقد فرق بين ضَهْيَأ وضَهْياء ، فالأولى ممكن إشتقاقها من ضهي وضَهْيَاء ، وليس كذلك الاخرى .

ــ زيادة النون (منجنون) . (٨٩)

جعل سيبويه (مَنْجَنُوناً) بمنزلة (عَرْطَلِيل) على أنَّ وزنه (فَعْلنول) فهي من بنات الخمسة وأنَّه ليس في الكلام (فَنْعلول) والنون فيه لا تزاد إلا بثبت ويقويه مجيء (مناجين) . (٩٠)

وذهب ابن جني إلى أصالة الميم في كلمة (مَنْجَنُون) إذ قال : ((... إن الميم في (مّنْجَنُون) أصل ؛ فهذا معنى قوله : (ومَنْجَنُون) كذلك . وليس يريد أنَّ مَنْجَنوناً من ذوات الخمسة مثل عضرفوط . هذا محال ؛ لأجل تكرير النُّون ... ولا يجوز أيضاً أن تكون النون وحدها زائدة ؛ لأنها قد ثبت في الجمع في قولهم :(مناجين) . ولو كانت زائدة لقيل (مجانين) كما قالوا (مجانيق) في جمع (منجنيق) لمّا كانت النون زائدة ...)) . (٩١)

وجعل الثمانيني (مَنْجَنُوناً) ملحقاً بـــ (قَرْطَبُوس) إذ قال : ((فأما (مَنْجِنُون) فوزنه (فَعْلَلُول) لقولهم في تكسيرها(مَنَاجِين)كُررت فيه النُّون ليلحق بـــ (قَرْطَبُوس) فلما أرادوا تكسيره أسقطوا النون التي بعد الجيم فبقى : (مَنْجَنْون) وحصل حرف اللين رابعا فكسروها على (مناجين) ولو أسقطوا الأخيرة لأدى إلى إسقاط الواو التي قبلها والإسقاط الذي لا يؤدي إلى إسقاط آخر أوْلى من الإسقاط الذي يؤدي إلى إسقاط غيره)) . (٩٢)

وعدَّ العكبري الميم واحدى النونين والنون الاخيرة من الاصول فيها . (٩٣)

وذهب السخاوي (ت ٦٤٢ هـــ) إلى أصالة الميم في كلمة (مَنْجَنُون) فهي تكون على زنة (فَعْلَلول) وذلك لأن عند جمعه نقول : (مَنَاجِين) . (٩٤)

ويرى ابن يعيش أنَّ الميم فيه من الاصول وكذلك النون مستدلا بأمور منها أن تكرار النون لغرض الالحاق بـــ (عَضْرَفُوط) ولا يمكن أن تكون النون زائدة لقولهم في تكسيره مناجين والجمع يظهر الأصل ولا يمكن أن تكون الميم والنون من الزوائد جميعاً لانه لا يجتمع في أول اسم أكثر من زائد . (٩٥)

أوضح الرضي أنَّ حذف النون الاخيرة إنّما وقع لتطرفها فكانت أوْلى بالحذف من النون الأولى ــ بعد الميم ــ إذ قال : ((وجمع مَنْجَنُون ومنجنين على مناجين ، كذا يجمعهما عامة العرب ، سواء كان فَنْعَلُولا أو فعللولاً ؛ لأن حذف إحدى النونين الأخيرين لكونها طرفاً أو قريبة من الطرف أولى من حذف النون التي بعد الميم ، والظاهر أن الزائد من المكرر هو الثاني كما يجيء ، إذ لو كان الأول لجاز مَنَاجن ومناجين ، بالتعويض من المحذوف وترك التعويض)) . (٩٦)

وذهب اليــزدي إلى أن النون التي قبل الجيــم زائدة لأنَّ الاصل عنــده (مجن) ووزن (منجنون) عنــده (فَنْعَلول) فقد عبّر عن الحرف الزائد بلفظه ، واللام والنون مكررة مستدلاً على صحة رأيه بأنَّ التكرار في حرفين متجانسين هما لام البنية في الرباعي الأصلي شيء غير واقع ، ومستدلاً بأصالة الميم بحملها على (معدّ) إذ قال : ((وعندي أن الأحسن أن يقال حيث يقال بكونها فَنْعَلُولاً أن اللام مكررة ، كان الأصل : الميم والجيم والنون المتوسطة ؛إذ تقدير حرفين متجانسين كائنين لامين في الرباعي الأصلي شيء بعيد ؛ ألا تراك حكمت بزيادة التكرير في مَعَدّ حيث توجه عليك أن تحكم بأصالة الميم ، فهكذا مثل مَنْجَنَن يلزمك أن تقول تكريره زائد ، وإذا كان الأمر كذلك فلا تكون حالة كونها فَنْعَلُوْلاً مثل منجنيق ؛ إذ أصالة القاف ممّا لا ريب فيه ، ومن هذا التنقيح يتحقق عدم استقــامة كلام المصنف في حكم المماثلة)). [٩٧]

خ ــ الإعلال

ــ قلب الواو والياء همزة إذا تطرفتا .

تقلب الواو أوالياء همزة إذا وقعتا طرفاً بعد ألف مزيدة ، و منهم من لايعتد بها فهي كالعدم قال سيبويه : ((فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفاً زائدة همزت ، وذلك نحو : القضاء ، والنماء ، والشقاء ، وإنما دعاهم إلى ذلك أنهم قالوا : عُتِيّ ، ومَغْزِيّ ، وعُصِيّ، فجعلوا اللام كأنهم ليس بينها وبين العين شيء ، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوها ، كأنه ليس بينها وبين فتحة العين شيء)) . [٩٨]

قال ابن جني : ((فلما وقعت الياء والواو طرفين بعد ألف زائدة ضعُفتا لتطّرفها ووقوعها بعد الألف الزائدة المشبهة للفتحة في زيادتها . فكما قُلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما ووقوعهما بعد الفتحة في نحو عَصًا وَرَحًى ، وكذلك قُلبتا ألفاً أيضاً لتطرفهمــا وضعفهمــا وكون الالــف زائدة قبلهما في نحو كساء ورداء ، فصار التقدير: قضاا ، وسِقاا ، وكِساا ، وشقاا ، وعَلاا ، فلما التقى ساكنان كرهوا حذف أحدهما، فيعود الممدود مقصوراً ، فحركــوا الألف الآخر لالتقائهما ، فأنقلبت همــزة ، فصارت : قضاء ، وسِقاء ، وشِفاء ، ... فالهمزة في الحقيقة إنما هي بــدل من الالف ، والالف التي أُبــدلت الهمزة عنها بدل من الياء والواو ... وهذا مذهب أهل النظــر الصحيح في هذه الصناعة ، وعليــه حُذاق أصحابنا ، فأعرفه)) . [٩٩]

ويرى العكبري أنّ الواو والياء تقلب همزة سواءً وقعت بعد ألف متأصلة في الزيادة أم زائدة قال : ((إذا وقعت الواو طرفا بعد ألف زائدة أصلاً كانت أو زائدة قلبت ألفاً ، ثم قُلبت الألفُ همزة نحو : (كِسَاء). فإن قيل : لِمَ أُبدلت ؟ قيلَ : لأنها تطرَّفت وتحرَّكت ، والواو المتحركة مستقلة ، والطرفُ ضعيف ، فلذلك قُلبت وقبلها ساكن . ألا ترى أنّها صحت في (شقاوة) و (عَبَايَه)

لما لم يتطرَّفا . فإن قيل : فقد أبدلها ههنا بعض العرب همزة فقالوا : (عَبَاءَة) و(صَلَاءَة) قيل : هي لغة ضعيفة)) . (١٠٠)

ولم يخرج ابن يعيش عن أن الواو والياء ضعفا بوقوعهما طرفاً فقلبتا الفاً فالتقى ساكنان كرهوا أن يحذفوا أحدهما فيعود الاسم الممدود مقصوراً فحركوا الألف الأخيرة للإلتقاء الساكنين فقلبت همزة فالهمزة مبدلة من الألف والألف مبدلة من الواو والياء . (١٠١)

ويرى ابن عصفور أن الساكن إذا كان حرف علة فلا يخلو من أن يكون يائياً أو واوياً أو ألفاً فإن كان ألفاً فإن الياء والواو يُقلبان بعدها همزة ،أما إذا تطرفتا نحو (كِساء) و(سِقاء) ، لأنها من (كسوتُ) و(سَقِيتُ) . وإنما فُعل ذلك بهما لوقوعهما في محل التغيير . (١٠٢)

وقال ابن مالك : ((يجب إبدال الهمزة من كل ياء أو واو تطرفت لفظاً أو تقديراً وقلبها ألف زائدة . فإبدالها من الياء كـ (قَضَاء) ؛ لأنه مصدر (قَضَيْت) . وإبدالها من الواو كـ (دُعَاء) ؛ لأنه مصدر(دَعَوْت) فإنْ لم تكن الألف زائدة فلا إبدال نحو زاي ، وواو ، ...)) . (١٠٣)

ويرى الرضي أن الواو والياء تقلبان ألفاً لتحركهما وإنفتاح ما قبلهما ، وهذا يؤدي إلى إجتماع ساكنين ، فلا يجوز حذف الأول مع كونه مدة ؛ لئلا يلتبس بآخر، بل يقلب الثاني إلى حرف يقبل الحركة مناسب للألف ، وهو الهمزة ، وذلك لكونهما من حروف الحلق ؛ إذ الأول منهما مدة لاحظ لها في الحركة ، ولا سبيل إلى قلب الثاني واواً أو ياء ؛ لأنه إنما فُرَّ منهما ، وذلك لكون تحرك الواو والياء وانفتاح ما قبلهما سبباً ضعيفاً لازماً بعد الواو والياء ؛ لأن قبلهما ألفاً مع ضعف العلة إنما كان لتطرفهما ، إذ الآخير هو محل التغيير . (١٠٤)

ويرى اليزدي أن القلب لا يكون إجراءً للتخلص من التقاء الساكنين بل أنَّ إلتقاء الساكنين متحقق قبل القلب فالتقاء الساكنين متحقق حتى لو قلبت همزة إذ قال : ((وفيه تعسف ؛ لتقدير التقاء الساكنين بل حاجة ، وأيضاً الالتقاء قبل قلبهما ألفاً يكون حاصلاً في التقدير ، فالقلب لا يكون موجباً للالتقاء)) . (١٠٥)

وذهب اليزدي أيضاً إلى الإعتداد بالألف حاجزاً ، فهو يخالف ما ذهب إليه سيبويه إذ قال : ((كلا الامرين متكلف ومنتقض ؛ أما التكلف فلأن الحرف يكون حاجزاً في الحقيقة ، ولأن الألف لا يكون كالفتحة في العمل ؛ لأستحالة اقتضاء الألف نفسها ...)) . (١٠٦)

ثانياً : آراء ابن الغياث الصرفيّة :

أ ــ المصادر

ــ مصدر غري

ذهب فريق من العلماء إلى أن (غَرَاءً) مصدر (غَرِي) وهو من باب الشواذ إذ قال سيبويه : ((... وقالوا غَرِيَ يَغْرى غَرًى وهو غَر . والغراءُ شاذ ممدود ... وقالوا : رَضِيَ يَرْضى وهو راضٍ وهو الرِّضَا ... أما الغَراء فشاذّ)) . (١٠٧)

والناظر في رأي سيبويه يجد انه يرى في مصدر (غَرَاء) هو (غرِيَ) المعتلة اللام ويتفق معه في هذا الفراء ، ويخالفهما الاصمعي (ت٢١٦هـ) إذ يرى بالقصر (غرى) .(١٠٨)

وقد عرض الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) آراء العلماء إذ قال : ((... والغَرَاء في مصدر غَرِي فهو غر شاذّ هكذا أثبته سيبويه وعن الفراء مثله ، والأصمعي يقصره ...)) . (١٠٩)

وقد ذهب ابن الحاجب إلى أن (غراء) بالمد شاذ خارج عن القياس قال : ((... أو فَعِلَ فان مصدره على فَعَل . فإذا بنيت هذه الصيغة من معتل اللام وجب أنْ يكون : على فَعَل ... ثم أورد الغَرَاء على ذلك إذ قياسه غَرى ؛ لأنه من غَرِي فهو غر... فمدّه على خلاف القياس ...)) . (١١٠)

وقال الرضي : ((قوله و(الغَرَاءُ شاذ) حكى سيبويه غَرِي يَغْرَى غَرَاء ... وقال الأصمعي : هو غَرى ، على القياس)) . (١١١)

وذهب فريق آخر إلى أنَّ غَرِي مصدرها غَرَاء بالمد من دون وصفها بالشذوذ قال أبو الطيب الوشاء (ت ٣٢٥هـ): ((والغَرَاءُ مصدر : غَرِيْتُ بالشيء ممدود ...)) . (١١٢)

وقال أبو حيان : ((... فاما مصدر غَرِي فحكى أبو زيد والأصمعي فيه غَرِى بالقصر على القياس في إخوته ونقله سيبويه والفراء غَراء بالمدّ على وزن فَعَال)) . (١١٣)

ويرى ابن الغياث أنه لا يمكن أن نجد كل فعل على زنة (فَعِل) من الصحيح يكون مصدره على (فَعَال) ، ولا من الناقص يكون مقصوراً وإنَّما المسألة على الغالب وليس فيها قياس مطلق قال : ((ولا يرد (الغراءُ) فإن المشهور فيه المد ، مع أنه من غَرِى بالأمر أي ولع كصدى ، فهو غرٍ كصدٍ ، فإنه (شاذ) مخالف للقياس ، (والأصمعي يقصره) ويقول غرى جرياً على القياس ، وفي كون هذا القسم ، أعني المصدر المذكور من المقصور القياسي نظر ؛ لأنه لا قياس لنا إلى أن كل فعل من الصحيح صفته على أحد الثلاثة يكون مفتوحاً ما قبل آخره مصدره ، ولا إلى أن كل مصدر فَعِلَ من الناقص الذي صفته على أحدها يكون مقصوراً ، ألا ترى إلى قولهم : خَزِى يخزى خِزياً فهو خَزْيان ، ورَوِى يروَى رِيّاً فهو ريّان ، وكأنّه أراد بالقياس في هذا الموضع ما يعم الغالب ، فلذلك جعل هذا وجمع فُعْلة وفِعْلة وأسماء الأصوات التي ستأتي ومفرد أفعلة قياساً ...)) . (١١٤)

ب ــ التصغير

ــ تصغير أصلان [١١٥]

ذهب سيبويه إلى أن (أصَيْــلالاً) إبدلت اللام فيها نوناً فأصبحت (أصَيْــلاناَ) والحجــة في ذلك سمــاعها من العرب قال : ((هذا باب ما يحقّــر على غيــر بناء مكبّــره الذي يستعمــل في الكــلام ... وســألتُ الخليــل عن قولك : آتيك أُصَيْــلالاً ؛ فقال : إنما أبدلوا اللام منها . وتصديق ذلك قول العرب : آتيك أُصَيْلاناً)) . [١١٦]

وذكر السيرافي (ت ٣٦٨هــ) أن أُصَيْلاناً إذا كانت جمعاً فتصغيره نادر ؛ لأنَّ التصغير لجمع القلة ، وان كان من باب المفرد فتصغيره على القياس . [١١٧]

ونُسب إلى الفراء إنّه قال : ((أصُيْلال تصغير (آصال) ، وجعلوا زيادة اللام عوضاً عمّا حذفوا ، لأنهم لو جاؤوا به على الأصل لقالوا : أوَيْصَال ، وشبهه بــ (دَهْر ، وأدْهُر) ثم قالوا : دهارير ، وزعم أنهم أرادوا أداهِيْر)) . [١١٨]

يفهم من هذا أن مفردها (أصل) جمعت على (أفعال) فصارت (أأْصال) ، قُلبت الهمزة الثانية ألفاً ، فصارت (اصال) وتصغيرها يكون على (أُوَيْصال) حــذفت الواو وعوضت منها اللام فصارت (أُصيْلالاً) . [١١٩]

وذهب ابن سيده (ت ٤٥٨هــ) إلى أن اللام تبدل من النون ولكن هذا قليل جداً ونحو ذلك قالوا (أُصيِلَال) في (أصلان) . [١٢٠]

وعدّ ابن يعيش تضغير (أَصيل) على غير القياس وذلك تشبيهاً بنظيرتها (مُغَيْربان). [١٢١]

وقال ابن مالك : ((وكذلك اللام والنون ، إبدالهما من غيرهما إنما هو بالنقل في كلم محفُوظة كقولهم في (أُصَيْلاَن) : (أُصَيْلال) ...)) . [١٢٢]

إذ ذهب الكوفيون إلى تصغير الجمع قال ابو حيان : ((... وأجاز الكوفيون تصغير مَالَه مِنْها نَظِير في الأحَاد كــ(رُغْفَان) صَغَروه على رُغَيْفَان كــ (عُثَيْمَان) ...)) . [١٢٣]

قال الأشموني (ت ٩٢٩هــ): ((... وأجاز الكوفيون تصغير ماله نظير من أمثلة الآحاد، فأجازوا أنْ يقال في زُعْفَان: زُعَيْفان ... وجعلوا من ذلك (أُصَيْــلاناً) زعموا أنّه تصغير أُصْــلان. وأُصْــلان جمــع أصيــل ، وما زعموه مردود من وجهين ؛ أحــدهما : أنَّ معنى أُصَيْــلان هو معنى أصيــل ، فلا يصح كونه تصغير جمع ؛ لأنّ تصغير الجمع جمع في المعنى . والثاني : أنه لو كان تصغير أُصْلان لقيل : أُصَيْلِين ؛ لأنَّ فُعْــلان وفِعْــلان إذا كُسّرا قيل فيهما فَعَالين...وكل ما كُسِّر على فَعَالين يصغر على فُعَيْلِين...)) . [١٢٤]

وذهب ابن الغياث إلى أن إبدال اللام من النون من القليل ، فإذا كانت جمعاً فشاذ من وجهين هما : الإبدال ، والتصغير والجمع ، وأن كان مفرداً فهو شاذ من وجه واحد هو الإبدال قال:(((واللام) تبدل (من) اثنين : (النون والضاد) المعجمة ، فمن النون (في أُصَيْلَالٍ) أصله : أُصَيْلَان ، وهو (قليل) ، والكثير أصلان مصغر : أُصلان ، وهو إن كان جمع أصيل ، وهو مابين العصر والمغرب كرغفان جمع رغيف وهو الظاهر ؛ فشاذ من وجهين : أحدهما : إبدال اللام من النون ، والثاني : تصغير جمع الكثرة على لفظه ، وإن كان أُصلان واحداً كرُمّان وقُربَان ــ مع أنه لم يستعمل ــ فشذوذه من وجهة واحدة ، وهي : قلب النون لاماً)) . (١٢٥)

ـــــ تصغيرالاسم الخماسي

يرى الخليل أن الاسم الخماسي يصغر بحذف خامسه فيكون على زنة (فُعَيْعِل) نحو (سَفَرْجَل) على (سُفَيْرِج) وإن شئت قُلت (سُفَيْرِيج) قال سيبويه : ((زعم الخليل : أنَّه يقول في سَفَرْجَل . سُفَيْرِج حتَّى يصير على مثال فُعَيْعِل ، وإن شئت قلت : سُفَيْرِيج)) . (١٢٦)

وقد أيّد هذا الرأي المبرد قال : ((اعلم أنك إذا صغّرت شيئاً على خمسة أحرف كلها أصلٌ فإنك لاتحذف من ذلك إلَّا الحرفَ الأخير ؛ لأنَّه يجري على مثال التحقير ، ثم تَرْتَدِع عنده . فإنَّما حذفت الذي يخرج من مثال التحقير ؛ وذلك قولك في سفَرْجل : سُفَيْرِج ، وفي شَمَرْدَل : شُمَيْرِد، وفي جَحْمَرش : جُحَيْمِر ، وفي جِرْدَحْل : جُرَيْدِح . وكذلك إن كانت من ذوات الخمسة زائدة حذفتها ، ثم حذفت الحرف الأخير من الأصول حتى يصير على هذا المثال ...)) . (١٢٧)

وذهب ابن جني إلى حذف الحرف الاخير من الكلمة حملاً على جمع التكسير قال : ((فانْ حَقَرْتَ بنات الخَمسة ، حَذَفْتَ الحَرْفَ الأخير ، لتناهي مثال التحقير دُوْنه ، اعتباراً بحالهِ في التكسير . تقول في (سَفَرْجل) سُفَيْرِج . وفي (فرزدق) : فُرَيزِدْ . حمْلاً على : سفَارج ، وفرازد ، وذلك أنَّ التحقير ــ هنا ــ والتكسير ، من وادٍ واحدٍ)) . (١٢٨)

وقال الصيمري : ((أعلم أن ما كان على خمسة أحــرف فصاعداً إذ صغــرته حذفــت منه حتى يصيــر على أربعــة أحرف فيجــري على قياس الجمع كقولك في تصغيــر سَفَرْجَل : سُفَيْــرج ، وفي فرزدق : فُرَيْــزد ، وفي خَــدَرْنَق: خُدَيْرِن كما قلت في الجمع : سَفَــارجٌ ، وفَرَازدٌ ، وخَدَارنٌ . ولك أن تعــوض ههنا من المحذوف ياء قبل آخره كمــا عوضت ذلك في باب الجمــع فتقول : سُفَيْرِيج ، وفريزيد، وخُدَيْرين ...)) . (١٢٩)

ويرى الزمخشري أن تصغير وتكسير الخمــاسي مستكــره قال : ((... وأما الخماسي فتصغيره مستكره كتكسيره ، لسقوط خامسه ، فإن صُغِّــر قيل في فرزدق : فريــزد ، وفي

جَحَمْرِش جُحَيْمِر ، ومنهم من يقول : فُرَيزق وجُحَيرش بحذف الميم ؛ لانها من الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء)) . (١٣٠)

وخطأ ابن يعيش رأي الزمخشري في تصغير جَحَمْرش على جُحَيْرش بحذف الميم قال :((فأما قول صاحب الكتاب في جحمرش : جُحَيرش، بحذف الميم فليس بصحيح، وأظنه سهواً، لأنّ الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدة من الطّرف غير مجاورة له فلم يحسن إلا حذف الشين ، نحو جُحَيْمِر)). (١٣١)

وذكر الجاربردي (ت ٧٤٦هـ) ثلاثة وجوه لتصغير الخماسي الأول : حذف الحرف الخامس حملاً على جمع التكسير فتكون على (جُحَيْمِر) وهو الأجود عنده والثاني : أن يحذف الحرف المشبه بالزائد فتكون على (جُحَيْرش) والثالث: أن تبقى حروفها جميعاً من دون حذف . (١٣٢)

يرى ابن الغياث أن تصغير الخماسي لايكون إلا على وجه واحد وهو حذف الحرف الخامس وعلة ذلك عنده أن الكلمة ثقيلة بأصولها الخمسة فإذا زيدت عليها ياء التصغير أزدادت ثقلاً ولا يمكن حذفها لأنها دالة على معنى (التصغير) فحذفت ما كان الثقل حاصل به (الحرف الخامس) قال : (((وإذا صغر الخماسي على ضعفه) ، أي مع ضعف تصغيره لثقله ، (فالأولى حذف الخامس) ، لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول ، فإذا زدت عليها (ياء) التصغير زادت ثقلا ، وسبب زيادة الثقل ــ وإن كان ــ زيادة الياء ، لكنه لا يمكن حذفها ، إذ هي علامة التصغير فحذف ما صارت به الكلمة على حالة تؤدي إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها وهو الخامس،لا يقال:هلاّ جاز إبقاء الخامس وغايته أن يكون مثل مزيد الخماسي ، لأنا نقول : تلك الزيادة ليست بقياسية فلا تكثر في الكلام ، وأما التصغير فقياسي ، فيؤدي إلى كثرة وجود التثقيل في الكلام ...)) . (١٣٣)

ت ــ الوقف

ــ الوقف على (ما) الأستفامية .

يتمّ الوقف على (ما) الأستفامية بطريقتين :(١٣٤)

الأولى : أن تكون مجرورة بالإضافة كما في : اقتضاء مَ اقتضى زيد ؟

والثانية : أن تكون مجرورة بحرف الجر سواء كان حرف الجر واحداً ، أم كان من حرفين أو أكثر .

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أنه عند الوقف على (ما) الأستفهامية تلحقها الهاء للسكت وان (ما) ليست كالحروف الجارة قال : ((فإن وقفت على عَمَّ وفيمَ ، ألحقْتَهُ الهاء في الوقف فقلت :عَمَّهْ وفَيمهْ ، للحذف الذي لحق الآخر . كما ألحَقْتَها (أغْزُهْ) و(أرْمِهْ) ، لتُبين الحركة ويجوز أن تُسكن فتقول :عَمْ وفِيمْ وحَتَّام ، كما قلت أغز . فإن مجيء مَ جئت ؟ ومثل مَ أنت ؟ فوقفت على مَ ،

ألحقت الهاء ، لأن مثلاً مجيئاً قد ينفصلان ومنْ مَا ، وليس كالحروف الجارة التي لايوقف عليها)) .[١٣٥]

ويرى ابن يعيش أن دخول حرف الجر على (ما) الاستفامية يكون بحذف ألف (ما) والتعويض منها بالفتحة وذلك للفرق بين الأخبار والاستخبار إذ قال : ((هذه الهاء للسكت تزاد لبيان الحركة زيادة مطردة في نحو قولك فيمه ولمه وعمه والمراد فيم ولم وعم والأصل فيما ولما وعما دخلت حروف الجر على ما الاستفامية ثم حذفت الألف للفرق بين الإخبار والإستخبار وبقيت الفتحة تدل على الألف المحذوفة ثم كرهوا أن يقفوا بالسكون . فيزول الدليل والمدلول عليه فأتوا بالهاء ليقع الوقف عليها بالسكون وتسلم الفتحة التي هي دليل على المحذوف ...)) .[١٣٦]

وجعل زيادة الهاء في (عم) ونظائرها زيادة مطردة وذلك لبيان الحركة في الوقف .وابان ابن عصفور وجهين لدخول حرف الجر على (ما) الاستفهامية إذ قال : ((... ونحو : ما الإستفامية إذ دخل عليها (خافض) فإن كان الخافض حرفاً جاز فيه وجهان : أحسنهما إلحاق هاء السكت والآخر : التسكين ، فتقول :بمَهْ ، وبِمْ ...)) .[١٣٧] والناظر في قول ابن عصفور يجد أنَّه رجح الوقف عليها بهاء السكت .

وذهب ابن مالك إلى أن الوقف على (ما) الاستفهامية المجرورة بحرف جر وجوباً ، أو بالإضافة اختياراً إذ قال : ((ويُوقَفُ بهاء السكت على الفعل المعتل الآخر جزماً أو وقفاً ، وعلى (ما) الاستفهامية المجرورة ، وجوباً ان كان الفعل محذوف الفاء أو العين أو كان جرَّ (ما) باضافةٍ وإلا فأختياراً)) .[١٣٨]

ويرى الرضي أنَّ الوقف على (ما) الاسفهامية بالهاء كما في (مَهْ) ان لم تكن مجرورة وهذا من القليل ، وأما إذا كان مجرورة فيكون حكمها حينئذ بعيداً .[١٣٩]

وذهب أبو حيان الأندلسي إلى أن الوقف على (ما) الأستفهامية بالإضافة ثم إلحاقها الهاء للسكت قال : ((و (ما) الاستفهامية إنْ جُرْت بالإضافة وجَبَت الهاءُ تقول : مجيء مَهْ إذ وقفْتَ ، أوْ بحرف أختيرت : فتقول عَمَّهْ ، ولَمه ، ويجوز السكون فتقول (عَمْ) وَ (لِمْ) ، والسكون فيما جُر بحرف على أزيد من حرف ، أقل منه فيما كان على حرف واحد)) .[١٤٠]

وقد يحذف ألف (ما) الاستفامية إذا جرت بحرف الجر أو بالإضافة . وذلك للفرق بين (ما) الاستفامية و(ما) الخبرية وذلك ((لأن الف الاستفامية متطرفة لفظاً وتقديراً بخلاف الف الخبرية ، فإنها ليست بمتطرفة تقديراً ، لأنها في حشو الصلة والشرط)) .[١٤١]

ويرى ابن الغياث أنّ الأغلب في الوقف على ما الأستفهامية حذف الألف قال : ((وأعلم أن الأغلب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا كانت مجرورة ، وذلك لأن لها صدر الكلام ؛ لكونها إستفهاماً

، ولم يمكن تأخير الجار عنها ، فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة للاستفهام . فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر ، وجعل حذف الألف دليل على التركيب)) . (١٤٢)

ث ــ تخفيف الهمزتين المجتمعتين

ــ آجر

(آجر) على زنة (فاعل) لا (أَفْعَل) والمضارع منه (يُؤاجر) واسم الفاعل (المؤاجر) قال الخليل: ((اجرت مملوكي إيجاراً فهو مُؤجر ...)) . (١٤٣)

وقال سيبويه : ((وألفاً إذا كان ما قبلها مفتوحاً ... فإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها ؛ لأنه ليس بشيء أقرب منه ولا أولى به منها)) . (١٤٤)

ويرى الزمخشري أن آجر على زنة أَفْعَل لا فاعل قال : ((... وأجر فلان ولده إذا ما توا فكانوا لهُ أجْراً . واجرني فلان داره فأستأجرتها ، وهو مُؤْجِرٌ ولا تقل مُؤاجِر فإنه خطأ وقبيحٌ ، وليس آجَرَ هذا فاعل ولكن أفعل ، وإنّما الذي هو فَاعَل قولك : آجَرَ الأجير مُؤاجَرَةً ، ...)) . (١٤٥)

وقال ابن الحاجب : ((والهمزتان في كلمة إنْ سكنت الثانية وجب قلبها ، كآدم ، وايت ، وأوتمن ، وليس آجر منه ؛ لأنه فاعل ، لا أفْعَل ؛ لثبوت يُؤاجر ، وممّا قُلتُه فيه :

دَلّتْ ثلاثاً على أنَّ يُؤاجـــــ رَ لا يَسْتَقِيْم مضارع آجَرْ

فِعَالَة جاء والأفْعَال عَزّ وصِحَّة آجَرَ تَمْنَع آجَرْ)) . (١٤٦)

يرى ابن الحاجب أنَّ (آجر) على زنة (فاعل) لا (أَفْعَل) ويستدل على ذلك بأمور منها :أنّ مضارعه (يُؤاجر) لا (يُؤْجِر) وأنَّ مصدر فاعل فِعالة ، وقد جاء آجر إجارَة ولو كان أَفْعَل لم يكن على فِعالَة ، فضلا على أنَّهم لم يقولوا في مصدره إيجاراً ، ولما ثبت ان يُؤاجِر مضارع آجر فان فاعل لابد ان يكون مبنيا من آجَر الثلاثي لا آجَر الذي هو (أفعَل) . (١٤٧)

ويرى الرضي أنَّ الثقل كائن في الثانية قال : ((لأن الثقل منها حصل ، وإنما دبرت بحركة ما قبلها لتناسب الحركة الحرف الذي بعدها ، فتخف الكلمة)) . (١٤٨)

وذهب ركن الدين إلى عدم قلب الثانية ألفاً قال : ((... أي : وليس آجر ممّا اجْتَمَعَ فيه همزتان ثانيتهما ساكنة ، فقلبت الثانية ألفاً ؛ لان اجر فاعل ، لا أَفْعل ، كما توهمه بعضهم ؛ فإنه توهم أن آجَر ، أصله أأجر، فقلبت الثانية الفاً وإنما قلنا إنه فاعل لا أفْعل ؛ لأن مضارعه يجيء على وزن يُؤاجر ، كآخذ يُؤاخِذُ ، فكما أن الألف في آخذ ليست مقلوبة عن همزة بل هي ألف فاعل ، كذلك ألف آجَر ...)) . (١٤٩)

يرى ابن الغياث (أَفْعل وفاعل) من (اج ر) مما هو وارد في اللغة ولكل منهما معنى يخالف الأخر ، واستدل بأنَّ المصدر (فِعَالة) قياسي في (فاعل) (آجر ــ إجَارة) وأنه آجر من الفعل الثلاثي

(أجر) الذي لايستقيم البناء منه على (أَفْعل) قال : ((... والحق أن (أفعل وفاعل) من تركيب (أ ج ر) ثابتان ، ولكل منهما معنى يخالف الآخر ، فأفعل بمعنى أكرى ، وفاعل بمعنى عقد مع آخر عقد الإجارة ، وكون إجارة مصدر فاعل على تقدير صحته مع ثبوت إيجار ــ كما تقدم ــ وصحة كون آجر فاعل ووجوب بنائه من أجر الثلاثي لعدم إستقامة بنائه من أفعل ، لايدل على مدّعاه ؛ إذ لا يدل الأول إلا على ثبوت فاعل ، لا على نفى أفعل ، والثاني إلا على ثبوت فاعل وأنه لا يصح بناؤه من أفعل ، وأما قوله (والافعال عز) فقد عرفت ثبوته بالمنقول عن كتاب العين والأساس)) . (١٥٠)

ــ أئمة

عند إجتماع همزتين في كلمة واحدة والهمزة الثانية منهما مكسورة ، تُقلب المكسورة منهما ياء كما في (أيمّة) . فالأصل فيها (أأْمة) الهمزة الأولى للجمع والثانية فاء الكلمة . فتقلب الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قلبها . (١٥١)

وللعلماء في تخفيف الهمزة آراء .

قال سيبويه : ((وأعلم أن الهمزتين إذا التقيتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ من بدل الآخرة ، ولا تُخفّف لانهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين)) . (١٥٢)

وجعل سيبويه تحقيق الهمزتين لغة رديئة إذ قال : ((وزعموا أن ابن أبي إِسحاق كان يحقق الهمزتين وأناس معه ، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء)) . (١٥٣)

ولم يخرج عن هذا المبرد : ((أعلم أنّه ليس من كلامهم أن تلتقي همزتان فتحققا جميعاً ؛ إذ كانوا يحققون الواحدة فهذا قول جميع النحويين إلا عبد الله بن أبي إسحَق الحضرمي فإنه كان يرى الجمع بين الهمزتين)) . (١٥٤)

وجعل ابن حني تحقيق الهمزتين في الكلمة الواحدة من الشاذ قال : ((فأما ما يحكي عن بعضهم في تحقيقهما ــ اي الهمزتين ــ في الكلمة الواحدة نحو (أئمة) ، و (خطأئي) فشاذ لا يجوز ان يعقد عليه باب)) . (١٥٥)

ونسب قراءة تحقيق الهمزتين إلى الكسائي إذ قال : ((ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي (أئِمّة) بالتحقيق فيهما)) . (١٥٦)

ويرى الزمخشري أنَّ إلتقاء الهمزتين في كلمة واحدة يكون بقلب الثانية منهما إلى حرف لين قال : ((وإذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين كقولهم أدم وأيّمة ... وقد سمع أبو زيد من يقول اللهم أغفر لي خطائئي ... وهو شاذ ، وفي القراءة الكوفية أئِمة)) . (١٥٧)

وذهب ابن يعيش إلى أنَّ إجتماع الهمزتين من الثقل ، وهذا الثقل راجع إلى أنَّ الهمزة حرف ثقيل في النطق أذ يتطلب عند النطق بها جهد عضلي كبير يؤدي إلى شد الوترين الصوتيين وانطباقهما على بعضهما بإحكام لذا فالهمزة تعد من اصعب الأصوات نطقاً ، إذ قال : ((... فإذا اجتمع همزتان أزداد الثقل ، ووجب التخفيف فإذا كانتـــا في كلمة واحدة كان الثقل أبلغ ، ووجب إبدال الثانية إلى حرف لين نحو : آدم و آجر وأيمّة)) . (١٥٨)

وذكر العكبري ان تحقيق الهمزتين جاء على الأصل إذ قال : ((أئمة هو جمع إمام ، وأصله أأْمِمَة ، مثل خباء وأخبِية ، فنُقلت حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ، وأُدغمت في الميم الأخرى ؛ فمَنْ حقّقَ الهمزتين أخرجهما على الأصل ، ومن قلب الثانية ياء فلكسرتها المنقولة إليها ...)) . (١٥٩)

ويذهب ابن الغياث إلى جواز التحقيق والتسهيل في (أئمة) وهو من الثابت ، مستدلاً بورودهما في القراءة فهو لا يرى فيها حالة الوجوب قال : ((...والحال أنه قد صح التسهيل والتحقيق في نحو أيمة ، يعني في القراءة ، وهذا اعتراض على النحاة حيث قالوا : وجب ... إلخ ... يعني كيف يطلقون الوجوب المذكور ، وقد ثبت في نحو (أيمة) التسهيل والتحقيق)) . (١٦٠)

وذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى عدم قلب الهمزة ياء قال : ((وأمّا قلب الهمزة ياء في أيمة فهو مما لا نسلم به أيضاً ، فما حدث هو إسقاط الهمزة ليس إلّا ، وحينئذ تتصل الفتحة بالكسرة ... فالياء كما رأينا هي نتيجة الانزلاق بين الفتحة والكسرة ، وقد حافظ هذا الانزلاق على إبقاء الجمع بوزنه المراد)) . (١٦١)

ء ـــَـ / ء ـــِـ م / م ـــَـ / ت ـــُـ ن

×

ء ـــَـ ـــِـ / م ـــَـ / ت ـــُـ ن

انزلاق تتولد منه الياء .

الخاتمة :

ويمكن لنا أن نلخص آراء اليزدي وابن الغياث في هذا البحث بالنقاط التالية :

١ ــ كثرة آراء اليزدي ووضوحها في بعض الأحيان تتصدرها عبارة (والأحسن عندي) ، و (أقول) ، بينما كانت آراء ابن الغياث قليلة وأكثرها كان فيها متابع للعلماء السابقين له ولعل السبب في ذلك يعود إلى تأخر عصر الشارح .

٢ــ كان اليزدي يخالف في بعض آرائه الصرفيّة العلماء الكبار أمثال : سيبويه ، وابن السراج ، وابن جني ، والثمانيني وغيرهم ومن أمثلة هذا رأيه في زيادة و وزن (إمّعة) .

٣ــ غلب على آرائهما مبدأ الترجيح لرأي على رأي ، وهذه الآراء بجملتها تمتد إلى علماء سابقين

٤ــ كان الشارحان في آرائهما الصرفية ــ غالباً ــ يوافقان المذهب البصري ، ولا سيما سيبويه إذا جاءت آراؤهم واضحة .

٥ــ تنوعت آرائهما في أبواب صرفية مختلفة ولم تقتصر على باب صرفي دون آخر .

الهوامش

(١) الكتاب : ٤/ ٣٠٨ ــ ٣٠٩ .

(٢) المذكر والمؤنث (المبرد) : ٩٩.

(٣) ينظر : المسائل البصريات :٢/ ٧٦٩ .

(٤) المحتسب : ٣٢/١ .

(٥) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :١٠٧٠/٢ .

(٦) ظاهرة القلب المكاني في العربية : ١٠٠ ، وينظر : معجم الأوزان الصرفيّة : ١٩ .

(٧) الكتاب : ٦١/٤ ــ ٦٢ .

(٨) المقتضب :٩٣/٢ ، ويُنظر : الأصول في النحو (ابن السراج) : ١١٣/٣ .

(٩) التكملة : ٥٣٢ .

(١٠) دقائق التصريف : ٣٩٣ ، وينظر : المقرب : ١٣٤/٢ .

(١١) المقرب :١٣٤/٢ ، وينظر : التطبيق الصرفي :٦٩.

(١٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) ٢٨٥/١ .

(١٣) الكتاب : ٣٣٦/٤ ــ٣٣٧ ، وينظر : أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٣١ ــ ٢٣٢ .

(١٤) المقتضب : ٢٢٧/١ .

(١٥) الاية من سورة البقرة : ١٤٨ .

(١٦) ينظر : التكملة : ٥٧٦ .

(١٧) المنصف :٢٠٠/١ ــ ٢٠١ ، وينظر : أبو عثمان المازني ومذهبه في الصرف والنحو :١٣٣ .

(١٨) التبيان في إعراب القران :١٢٦/١ .

(١٩) ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ٥٩/١٠ ، وشرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) :٣٤١ ، والدر المصون :١٧٣/٢ ، ودراسات في الصرف (امين على السيد) : ٨٤ .

(٢٠) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٩٠/١ ، وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) ٢٧٦ .

(٢١) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :٨٢٧/٢ .

(٢٢) ينظر : الكتاب :٢٠٠/٤ .

(٢٣) التكملة :٥٦٩ .

(٢٤) سفر السعادة وسفير الإفادة : ٢٥٠/١ .

(٢٥)ورد في الأصل {هذه} .

(٢٦) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٣٠٤/١ .

(٢٧) الكتاب :٢٤٨/٤ .

(٢٨) تاج اللغة وصحاح العربية : ١٠٢٧/٣ (همرش)، وينظر: التبصرة والتذكرة : ٢/ ٨٠٨ ، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٠٣ .

(٢٩) الأصول في النحو : ٢٢١/٣ .

(٣٠) الخصائص : ٦٢/٢ .

(٣١) ينظر : التبصرة والتذكرة :٨٠٨/٢ ، وإرتشاف الضرب : ١/ ١٢٦ .

(٣٢) نخورش :الخرش :الخَدْش في الجَسَد كله يقال : جَرْو نخورش : قَد تَحرك وخَدَش ، وقال ابن سيّده : ليس في الكلام نَفُوَعل غيره ، لسان العرب :١٣ /١١٣١ (خرش) .

(٣٣) ينظر : الممتع في التصريف :٢٩٧/١ ــ ٢٩٨ .

(٣٤) يُنظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ١١٦/١ .

(٣٥) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٦٣٧/٢ ــ ٦٣٨ .

(٣٦) الكتاب :٣٦٣/٢.

(٣٧) الاية من سورة الكهف :٧٧ .

(٣٨) معاني القران وإعرابه (الزجاج) :٣٠٦/٣ ــ ٣٠٧ .

(٣٩) ينظر : كتاب الأفعال (أخذ) : ١٧٨ ، و (تخذ) : ٢٨٤ .

(٤٠) سر صناعة الإعراب : ١٩٧/١ ــ ١٩٨ ، وينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : ١٠ /١٥٤ .

(٤١) دقائق التصريف : ٤٣٩ ، وينظر : ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية : ١٠٩ .

(٤٢) الإيضاح في شرح المفصل : ٥٢٠/٢ .

(٤٣) تاج اللغة وصحاح العربية : ٢/ ٥٥٩ (أخذ) .

(٤٤) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ١٠٥١/٢ .

(٤٥) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :٦٠٢/١ ــ ٦٠٣ (كلام المحقق) .

(٤٦) ينظر : الاشتقاق (ابن دريد) : ٤٤٩/٢ .

(٤٧) شرح المفصل (لابن يعيش) : ١٥٥/٩ .

(٤٨) ينظر :الإيضاح في شرح المفصل : ٣٨٤/٢ ــ ٣٨٥، و شرح شافية ابن الحاجب (النظام): ٢٠٢ .

(٤٩) إيجاز التعريف في فن التصريف :٩٠ ، وينظر : شرح الكافية الشافية : ١٤٧٣/٢ و ٣/ ٢٠٤٤ .

(٥٠) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ : ٨٦٤/١ .

(٥١) ينظر : تصريف الأفعال والمصادر والمشتقات : ٧٧ .

(٥٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٦٠٣/١ ــ ٦٠٤ .

(٥٣) الإمّعة : بكسر الهمزة وتشديد الميم الذي لا رأي فيه ولا عزم ، فهو يتابع كل أحد على رأيه ولا يثبت على شيء والهاء فيه للمبالغة . لسان العرب : ١٣١/١ .

(٥٤) الكتاب : ٢٣٢/٤ .

(٥٥) المنصف : ١١٦/١ ، ويُنظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :٧٠٨/٢ .

(٥٦) ينظر : الاصول في النحو : ٢٣٢/٣ .

(٥٧) شرح التصريف (الثمانيني) : ٢٤٢ ــ ٢٣٢ .

(٥٨) اللباب في علل البناء والإعراب :٢٣٣/٢ .

(٥٩) ينظر :شرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) :١٣٩ ــ ١٤٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد :٦٤/٤ ــ ٦٥ .

(٦٠) ينظر : شرح الكافية الشافية :٢٠٦٢/٣ ــ ٢٠٦٣ ، وينظر : سفر السعادة وسفير الإفادة : ٩٠/١ .

(٦١) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٤٥٨/٢ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) :٦٥٨/٢ .

(٦٢) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :٧٠٩/٢ .

(٦٣) الخندريس : صفة أو اسم من أسماء الخمور ، وقيل : إنه معرب . المعرب : ١٧٢ .

(٦٤) الكتاب :٢٢٨/٤ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :١٥٨/١ ، ٦٢٣ .

(٦٥) الممتع في التصريف :١٦٣/١ .

(٦٦) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ٦٩٤/١ ــ ٦٩٦ .

(٦٧) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣٩/١ .

(٦٨) نفسه :٤٣٥/٢ .

(٦٩) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٢٢٥/١ ــ ٢٢٦ .

(٧٠)شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٦٢٣/١ .

(٧١) السلسبيل : اللين الذي لا خشونة فيه وربما وصف به الماء . لسان العرب : ٢٣ / ٢٠٦٤ . (سلسل) .

(٧٢) الكتاب :٢٢٨/٤، وينظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه : ١١٧٨/٢ .

(٧٣) ينظر : شرح المفصل (لابن يعيش) :١٤٣/٦ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي) :٤٧/١ ، ٤٣٢/٢ ــ ٤٣٣ ، والخلاف الصرفي في العربية (رسالة) : ٤٦ .

(٧٤) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):٤٣٢/٢.

(٧٥) معاني القران (الفراء) :٢١٧/٣، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٤٣٢/٢ ــ ٤٣٣ ، والخلاف الصرفي في ألفاظ القران الكريم (إطروحة) :٤١ .

(٧٦) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٤٣٢/٢ .

(٧٧)علم الصرف عند الكوفيين :١٩ ، وينظر : الخلاف الصرفي في العربية (رسالة) :٤٦ .

(٧٨) إرتشاف الضرب :١١٥/١.

(٧٩) معاجم الأبنية في العربية : ٧٤ .

(٨٠) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :٦٤٧/٢ .

(٨١) الضهياء من النساء :التي لم تَحِضْ قط . وقد ضَهِيَتْ تَضْهَى ضَهي . العين : ٧٠/٤ .

(٨٢) الكتاب :٣٢٥/٢ .

(٨٣) التكملة :٥٥٦ .

(٨٤) الحجة للقراء السبعة :٣٢١/٢ ، والاية من سورة التوبة :٣٠ ، وينظر : شرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) :١٤٨ .

(٨٥) الممتع الكبير في التصريف :١٥٥/١ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٤٢٤/٢ .

(٨٦) معاني القران وإعرابه (الزجاج) :٤٤٤/٢ .

(٨٧) سر صناعة الإعراب : ١٠٨/١ .

(٨٨) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٥٩١/١ .

(٨٩) المِنْجَنُون : الدولاب التي يُسْتَقَى عليها . لسان العرب :٤٧ /٤٢٧٣ . (منجنون) .

(٩٠) ينظر : الكتاب :٢٣٢/٤ .

(٩١) المنصف : ١٤٥/١ ــ ١٤٦ .

(٩٢) شرح التصريف (الثمانيني) : ٢٥٤ .

(٩٣) ينظر :اللباب في علل البناء والإعراب :٢٥٥/٢ ــ ٢٥٦ .

(٩٤) ينظر : سفر السعادة وسفير الإفادة :٤٦٧/١ .

(٩٥) شرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) :١٥٦ ، وينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) :١٥٢/٩ .

(٩٦) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٤٣٤/٢ ، وينظر : شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٦٠٧/٢ .

(٩٧) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) : ٦٢٢/١ .

(٩٨) الكتاب : ٣٨٥/٤ .

(٩٩) سر صناعة الإعراب :٩٣/١ ــ ٩٤ .

(١٠٠) اللباب في علل البناء والإعراب :٢٩٤/٢ .

(١٠١) ينظر :شرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) :٢٧٦ ــ ٢٧٨ .

(١٠٢) ينظر : الممتع في علم التصريف : ٥٤٦/٢ ــ ٥٤٧ .

(١٠٣) إيجاز التعريف في فن التصريف : ٩٩ ــ ١٠٠ .

(١٠٤) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):١١٩/٣ .

(١٠٥) شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) :٩٠٣/٢ .

(١٠٦) نفسه :٩٠٤/٢ .

(١٠٧) الكتاب :٢١٤/٣ .

(١٠٨) ينظر : المفصل في علم العربية : ٢١٧ .

(١٠٩) نفسه .

(١١٠) الإيضاح في شرح المفصل : ٦٢٣/١ .

(١١١) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٤١٦/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) : ١٨٨ .

(١١٢) الممدود والمقصور (الوشاء) : ٥٠ .
(١١٣) إرتشاف الضرب :٥١٤/٢.
(١١٤) المناهل الصافية : ١١١/٢ .
(١١٥) الأصل : الوقت بعد العصر إلى المغرب ، وجمعه أصل ، وآصال ، وأصائل . تاج اللغة والصحاح العربية : ١٦٢٤/٤ (أصل) .
(١١٦) الكتاب : ٤٨٤/٣ .
(١١٧) ينظر : شرح كتاب سيبويه (السيرافي) : ٢٢٥/٤ .
(١١٨) شرح التصريح :٦٩٠/٢ .
(١١٩) ظاهرة التعويض في العربية : ١٠ .
(١٢٠) ينظر : المخصص :١٣ /٢٧٠ .
(١٢١) ينظر : شرح الملوكي في التصريف (ابن يعيش) : ٢١٧ .
(١٢٢) شرح الكافية الشافية : ٢٠٧٨/٣ .
(١٢٣) إرتشاف الضرب :٣٥٣/١ .
(١٢٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك :٧٢٣/٣ ، وينظر : شذا العرف في فن الصرف : ١٦١ .
(١٢٥) المناهل الصافية :٣١٤/٢ .
(١٢٦) الكتاب :٣٤٥/٣ .
(١٢٧) المقتضب : ٢٤٧/٢ ، وينظر : الاصول في النحو (ابن السراج) :٣٩/٣ .
(١٢٨) اللمع في العربية :٣٣٦ ، وينظر : المنصف :٣٣/١ .
(١٢٩) التبصرة والتذكرة : ٦٩٢/٢ .
(١٣٠) المفصل :٣٠٢ ــ٣٠٣ .
(١٣١) شرح المفصل (ابن يعيش) :٢٠٢ ــ ٢٠٣ .
(١٣٢) شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي):٧٩٨/١ ، و شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٣٢٨/١ .
(١٣٣) المناهل الصافية : ١٠٨/١ .
(١٣٤) ينظر : الدرس الصرفي في شروح ألفية ابن مالك المطبوعة (إطروحة) : ٩٩ .
(١٣٥) التكملة :٢١٧ ، وينظر : دراسات في الصرف (امين علي السيد) : ٢١ .
(١٣٦) شرح المفصل :٤٥/٩ ، وينظر: الدرس الصرفي في شروح ألفية ابن مطبوعة(اطروحة) : ٩٩ .
(١٣٧) المقرب :٣١/٢ .
(١٣٨) شرح عمدة الحافظ : ٩٧٦/١ ، وينظر :التطبيق الصرفي : ١٨٦ .
(١٣٩) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٣٩٤/٢ ، وشرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) : ١/ ١٧٧ ــ ١٧٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب (النظام) : ١٧٨ ــ ١٧٩ .
(١٤٠) إرتشاف الضرب : ٨٢٠/٢ .
(١٤١) شرح التصريح : ٦٣٤/٢ ، وينظر : شذا العرف في فن الصرف : ١٩٨ .

(١٤٢) المناهل الصافية :٩٤/٢ .

(١٤٣) العين : ١٧٣/٦ (اجر) ، وينظر : أساس البلاغة : ٢١/١ ــ ٢٢ (اجر) ، والشافية : ٦٥ .

(١٤٤) الكتاب :٦٤٤/٣ ، وينظر : الممتع في التصريف : ٤٠٤/١ .

(١٤٥) أساس البلاغة :٢١/١ ــ ٢٢ (اجر) .

(١٤٦) الشافية :٦٥ ــ ٦٦.

(١٤٧) ينظر : الدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (دراسة موازنة) (رسالة) : ١٨٠ .

(١٤٨) شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) : ٤٠/٣ .

(١٤٩) شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) : ٧٠٤/٢ ــ ٧٠٥ .

(١٥٠) المناهل الصافية : ٢٠٥/٢ ــ ٢٠٦ .

(١٥١) ينظر : الكناش في النحو والصرف : ١٧٥/٢ ، والدرس الصرفي بين الرضي والجاربردي في شرحيهما على شافية ابن الحاجب (دراسة موازنة) (رسالة) : ٢٢١ ــ ٢٢٢ .

(١٥٢) الكتاب : ٥٥٢/٣ .

(١٥٣) نفسه :٤٤٣/٤ .

(١٥٤) المقتضب : ٢٩٥/١ .

(١٥٥) الخصائص : ١٨٢/١ .

(١٥٦) نفسه :٣ / ١٤٣ ، والقراءة تنظر في : معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء (د ــ أحمد مختار عمر ، و د ــ عبد العال سالم مكرم) : ٦/٥ .

(١٥٧) المفصل :٣٥١ .

(١٥٨) شرح المفصل (ابن يعيش) : ٩ / ١١٦ ، وينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : ٤٥٥ .

(١٥٩) التبيان :٦٣٧/٢ ، وينظر :علم التصريف عند الإمام ابي البقاء العكبري : ١٧٣ .

(١٦٠) المناهل الصافية : ٢٠٩/٢ .

(١٦١) المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٨٤ ، وينظر : شرح المراح في التصريف : ١٨٢ .

ثبت المصادر والمراجع :

ــ القرآن الكريم .

ــ أبنية الصرف في كتاب سيبويه ، د ــ خديجة الحديثي ، ط١ ، منشورات مكتبة النهضة ، بغداد ، ١٩٥٦ ــ ١٣٨٥ .

ــ أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ، رشيد عبد الرحمن العبيدي ، بغداد ، ١٣٨٩ هـ ــ ١٩٦٩ م .

ــ أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ، د ــ فوزي حسن الشايب ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، أربد ــ الاردن ، ١٤٢٥ هـ ــ ٢٠٠٤م .

ــ إرتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، تحقيق : د ــ رجب عثمان محمد ، مراجعة : د ــ رمضان عبد التواب ، ط١ ، مطبعة المدني ، مصر ، ١٤١٨ هـ ــ ١٩٩٨ م .

ـ أساس البلاغة ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، تحقيق : محمد باسل أبو عيون السود ، ط١ ، منشورات علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م .

ـ الأشتقاق ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ ـ ٣٢١) ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، و دار الجيل بيروت ، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩١ م .

ـ الأصول في النحـو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : د ـ عبد الحسن الفتلي ، ط٤ ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٠ هـ ـ ١٩٩٩ م .

ـ إيجاز التعريف في علم التصريف ، محمد بن مالك الطائي النحوي (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : محمد عثمان ، ط١ ، الناشر مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٤٣٠ هـ ـ ٢٠٠٩م .

ـ الإيضاح في شرح المفصل ، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بـ (ابن الحاجب)(ت ٦٤٦ هـ) ، تحقيق وتقديم : د ـ موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣م .

ـ تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ـ لبنان ، ١٩٩٠ م .

ـ التبصرة والتذكرة ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع) ، تحقيق : د ـ فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط ١ ، دار الفكر ـ دمشق ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .

ـ التبيان في إعراب القران ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، مصر ، ٤١٥٧ ـ ١٩٧٩ .

ـ تصريف الأفعال والمصـــادر والمشتقات ، د ـ صالح سليم عبد القادر الفاخرى ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، مكتبة ومطبعة الإشعاع ، ٢٠٠٧ م .

ـ التطبيق الصرفي ، د ـ عبده الراجحي ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٤ م .

ـ الحجة للقراء السبعة ، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ) ، تحقيق : كامل مصطفى الهنداوي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، لبنان ـ بيروت ، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١ م .

ـ الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط٥ ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٠ م .

ـ دراسات في الصرف ، د ـ امين علي السيد ، مكتبة الزهراء ، القاهرة ، ١٩٨٩ م .

ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) ، تحقيق : د ـ أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق .

ـ دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري) ، تحقيق : د ـ أحمد ناجي القيسي ، و د ـ حاتم صالح الضامن ، و د ـ حسين تورال ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

ـ سر صناعة الإعراب ،أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ) ، دراسة وتحقيق : د ـ حسن هنداوي ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢ ، دمشق ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م .

ـ سفر السعادة وسفير الإفادة ،علم الدين ابي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣ هـ) ، حققه وعلق عليه ووضع فهارسه : د ـ محمد أحمد الدالي ، وقدم له : د ـ شاكر الفحام ، ط٢ ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥ م .

ـ شافية ابن الحاجب ، عثمان بن عمر الدويني النحوي (ابن الحاجب) ، تحقيق : د ـ درويش الجويدي ، ط١ ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨م .

ـ شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي ، ضبطه وشرحه ووضع فهارسه : د ـ محمد أحمد قاسم ، ط١ ، العراق ـ النجف الأشرف ، ١٤٢٦ .

ـ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠٠م .

ـ شرح التصريف ، عمر بن ثابت الثمانيني (ت ٤٤٢هـ) ، تحقيق : د ـ إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة النهضة ، ط١ ، الرياض ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩ م .

ـ شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي) ،أحمد بن الحسن بن يوسف (ت٧٤٦ هـ) ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .

ـ شرح شافية ابن الحاجب (الرضي) ، محمد بن الحسن (ت٦٨٦ هـ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد ، ط١ ، مطبعة القلم ، دار المجتبى ، ايران ، ١٣٩٠ هـ . ش ـ ٢٠١٠ م .

ـ شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين) ، أبو الفضائل الاستراباذي (ت ٧١٥ هـ) ، تحقيق : د ـ عبد المقصود محمد عبد المقصود ، ط١ ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ١٤٢٥ هـ ـ ٢٠٠٤ م .

ـ شرح شافية ابن الحاجب (النظام) ، نظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري) ، إخراج وتعليق : علي الشملاوي .

ـ شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي) ، الخضر اليزدي أتمه سنة (٧٢٠ هـ) ، دراسة وتحقيق : أحمد حسن العثمان ، ط١ ، مطبعة روح الامين ، الناشر : ذوي القربى ، قم ، ١٤٣٣ هـ . ق ـ ١٣٩١ هـ . ش .

ـ شرح كتاب سيبويه (السيرافي) ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٦٨هـ) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٢٩ هـ ـ ٢٠٠٨م .

ـ شرح الكافية الشافية ، جمال الدين ابي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، حققه وقدم له : د ـ عبد المنعم أحمد هريري ، دار المأمون للتراث .

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م .

ـ شرح المراح في التصريف ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥ هـ) ، تحقيق : عبد الستار جواد ، بغداد ، ١٩٩٠م .

ـ شرح المفصل ، يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣ هـ) ، صححه وعلق عليه جماعة من العلماء بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور ، ادارة الطباعة المنيرية بمصر ، شارع الكحكيين رقم ١ .

ـ شرح الملوكي في التصريف ، يعيش بن علي بن يعيش ، تحقيق : د ـ فخر الدين قباوه ، المكتبة العربية بحلب ، ط١ ، مطبعة الصليبة ، ١٣٩٣ هـ ـ ١٩٧٣ م .

ـ ظاهرة التحويل في الصيغ العربية ، د ـ محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥ م .

ـ ظاهرة التعويض في العربية وما حُمل عليها من المسائل ، د ـ عبد الفتاح الحموز ،ط١ ، دار عمار ، الاردن ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

ـ ظاهرة القلب المكاني في العربية عللها و أدلتها وتفسيراتها وأنواعها ، د ـ عبد الفتاح الحموز ، ط١ ، دار عمار ، مؤسسة الرسالة ، عمان ، ١٤٠٦ هـ ـ ١٩٨٦ م .

ـ علم التصريف عند الامام ابي البقاء العكبري ، مجيد خير الله الزاملي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٣٣ هـ ـ ٢٠١٢م .

ـ العين ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، تحقيق : د ـ مهدي المخزومي ، و د ـ إبراهيم السامرائي ، سلسلة المعاجم والفهارس .

ـ كتاب الأفعال ، ابن القوطية (ت ٣٦٧ هـ) ، تحقيق : علي فوده ، ط٣ ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١م .

ـ كتاب التكملة ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت ٣٧٧ هـ) ، تحقيق ودراسة : د ـ كاظم بحر المرجان ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٩م .

ـ الكتاب ، (سيبويه) ابو بشر عمرو بن عثمان بن قبر ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ،ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٨ م ، و ط٦ ، دار التاريخ ، بيروت ـ لبنان .

ـ الكناش في النحو والصرف ، أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ) ، دراسة وتحقيق : د ـ جودة مبروك محمد ، ط٢ ، مكتبة الاداب ، القاهرة ، ١٤٢٦ هـ ـ ٢٠٠٥ م .

ـ اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦ هـ) ، ج١ ، تحقيق : غازي مختار طليمات ، ج٢ ، تحقيق : د ـ عبد الإله نبهان ، ط١ ، مطبعة المستقبل ـ بيروت ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ـ لبنان ، و دار الفكر ، دمشق ـ سوريا ، ١٤١٦ هـ ـ ١٩٩٥ م .

ـ لسان العرب ، أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور (ت ٧١١هـ) ، حققه : عبد الله علي الكبير ، محمد أحمد حسب الله ، هاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة .

ـ اللمع في العربيّة ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن ، ط١ ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٢ م .

ـ المخصص ،أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي المعروف بابن سيدة (ت ٤٥٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ـ لبنان .

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ،أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، ود.عبد الحليم النجار ود.عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مطابع الاهرام – مصر ، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م .

- المذكر والمؤنث ، محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، وصلاح الدين الهادي ، مطبعة دار الكتب، مصر، ١٩٧٠م .

- المسائل البصريات : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي ، تحقيق : محمد الشاطر أحمد محمد أحمد ، ط١ ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، مصر- القاهرة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

ـ معاجم الأبنية اللغة العربية ، د ـ أحمد مختار عمر ، ط ١ ، عالم الكتب ، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م .

ـ معاني القران وإعرابه (الزجاج) ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت ٣١١ هـ) ، شرح وتحقيق : د ـ عبد الجليل عبده شلبي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

ـ معاني القرآن (الفراء) ، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٣ هـ ـ ١٩٨٣ م .

ـ معجم الأوزان الصرفيّة ، د ـ اميل بديع يعقوب ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٣ م .

ـ معجم القراءات القرانية مع مقدمة في القراءات واشهر القراء ، د ـ أحمد مختار عمر ، و د ـ عبد العال سالم مكرم ، ط٢ ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨ م .

ـ المعرب من الكلام الإعجمي على حروف المعجم ، أبو منصور الجواليقي موهوب بن محمد بن الخضر (ت ٥٤٠ هـ) ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب ، مطبوعات مركز تحقيق التراث ونشره ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .

ـ المفصل في علم العربية ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) ، ط١ ، مطبعة التقدم ، مصر ، ١٣٢٣ هـ .

ـ المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، ط٢ ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٤ م .

ـ المقرب ، علي بن مؤمن بن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، ط١ ، ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٢ م .

ـ الممدود والمقصور (الوشاء) ، أبو الطيب الوشاء (ت ٣٢٥ هـ) ، حققه وقدم له وعلق عليه : د ـ رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ١٩٧٩ م .

ـ الممتع في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : د ـ فخر الدين قباوه ، ط١ ،دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ـ لبنان ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

ـ المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية ، لطف الله بن محمد بن الغياث ، تحقيق : د ـ عبد الرحمن محمد شاهين ، ج١ دار مرجان للطباعة ، ١٩٨٤ م ، ج٢ ، مكتبة الشباب ، مطبعة التقدم ، القاهرة .

ـ المنصف شرح تصريف أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ،عبد الله أمين ، ط١، إدارة احياء التراث القديم ، ١٩٥٤م .

ـ المنهج الصوتي للبنية العربية (رؤية جديدة في الصرف العربي) ، د ـ عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م .
ـ منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، علي بن محمد الشافعي الأشموني (ت٩٢٩ هـ)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط١ ، دار الكتاب العربي ، لبنان ـ بيروت ،١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٥م .
ـ النكت في تفسير كتاب سيبويه ، يوسف بن سليمان بن عيسى (الأعلم الشنتمري) ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، ط١ ، منشورات معهد المخطوطات العربية ، الكويت ، ١٤٠٧ هـ ـ ١٩٨٧ م .

ـ الرسائل
ـ الخلاف الصرفي في ألفاظ القران الكريم (أطروحة دكتوراه) ، كاطع جار الله سطام الدراجي ، جامعة بغداد ـ كلية التربية (ابن رشد) ، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م .
ـ الخلاف الصرفي في العربية (رسالة ماجستير) ، ناصر سعيد ناصر العيشي ، جامعة المستنصرية ـ كلية الآداب ، ١٤١٩ هـ ـ ١٩٨٩ م .
ـ الدّرس الصّرفي بين الرضي والجابردي في شرحيهما على شافيّة ابن الحاجب (دراسة موازنة) (رسالة ماجستير) ، جواد كاظم عناد ، جامعة بغداد ـ كلية التربية ، ١٤١٠ هـ ـ ١٩٨٩ م .
ـ الدّرس الصّرفي في شروح ألفيّة ابن مالك المطبوعة (اطروحة دكتوراه) ، حيدر حبيب حمزة الجبوري ، جامعة القادسية ـ كلية الآداب ، ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦ م .

ـ المخطوطات
ـ علم الصرف عند الكوفيين ، د ـ خليل إبراهيم العطية ، ١٩٨٩ م .

Summary

This research deals with the morphologic effort to two explainers those who are explainers of " shafie'at Ibn AL .Hajeb" they are AL.Khuder AL.yazdi (died after 720 Migration) and "Ibn AL.khayath (died in 1035 Migration) Actually , I stood in this research on their most important morphological opinions .In their explanations there are balances between their own opinions and the opinions of beginners scientists to be able to see the value of their morphological opinions in their explanations for most morphological text .

تاريخ استلام البحث:- ٢٠١٤/٣/٢٢
تاريخ قبول البحث:-٢٠١٤/٥/٢٩